

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٩٢

الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

03-43741 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبيرو، وجمهورية كوريا، وكولومبيا، ونيبال، واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غيللرمان (إسرائيل)، والسيد جيني (إندونيسيا)، والسيد بتاغيرا (أوغندا)، والسيد كوتشينيسكي (أوكرانيا)، والسيد ساباتاتورا (إيطاليا)، والسيد دويغ (بيرو)، والسيد كيم (جمهورية كوريا)، والسيد غيرالدو (كولومبيا)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد هاراغوشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الوثيقة S/2003/710، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

وسأدلي الآن بإحاطة إعلامية بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

ويسرني أن أخاطب المجلس لأول مرة بصفتي رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، التي أرأسها منذ شهر نيسان/أبريل. وقبل أن أذكر النقاط الرئيسية لبرنامج لجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أدلي ببعض التعليقات العامة ليس بصفتي رئيسا للجنة فحسب، وإنما بصفتي ممثلا لاسبانيا.

إن جميع أعضاء المجلس يعرفون تماما التزام إسبانيا بمكافحة الإرهاب، وهو التزام لا يقتصر على حكومتي فحسب بل يتعداها، وهذا الأهم، إلى المجتمع المدني. وقد عانى بلدي من هذا البلاء طيلة ثلاثين عاما ونيف سقط خلالها ما يزيد على ألف من أبناء وطني. ونحن نرى أنه من الضروري إدراج مسألة مكافحة الإرهاب ضمن أولويات عمل الأمم المتحدة. وينبغي أن يدخل ذلك الهدف في صميم ولاية المنظمة بأسرها. لقد تعلمنا أن مكافحة الإرهاب مسألة تستغرق وقتا طويلا وأن ليس ثمة سُبل مختصرة تمكننا من تحقيق أهدافنا بسهولة أو بسرعة. إننا نسمع أحيانا أصواتا تطالب بحلول سريعة وجذرية، لكن يجب ألا تضللنا هذه الأصوات.

وعلينا مواصلة السير وفق ما تم الاتفاق عليه في ٢٣ كانون الثاني/يناير في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي ينص في مرفقه على أن من واجب الدول كفالة امتثال التدابير التي تعتمدها في مكافحة الإرهاب لكافة الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القواعد المتصلة بحقوق الإنسان وباللاجئين والقانون الدولي. وعلينا أن نكون بالغي الحذر في ذلك الصدد. إن الشرعية والقانون

والعقل في جانبنا وعلينا ألا نتخذ أي تدبير يتعارض مع ذلك.

وأود الآن أن أتكلم بصفتي رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب.

إن اللجنة تمثل إحدى أهم الأدوات المتمتعة بأعظم وأوسع تأثير عالمي يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد عليه في مكافحته للإرهاب. وإن اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم إنما يعطيه قوة تتناسب وحجم الخطر الذي نواجهه. لقد شاركت لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها قبل ما يزيد على سنة ونصف في مجموعة ضخمة من الأنشطة. ويكفي لتبيان ذلك ذكر رقمين: أولهما أنه لم يكن قد انضم بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي عند اتخاذ القرار، إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الاثنتي عشرة المتصلة بمكافحة الإرهاب سوى دولتين اثنتين. أما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام، فقد وصل هذا العدد إلى ٣٧. وعلى سبيل المثال، شهدت الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل زيادة في معدل التصديق عليها قدرها ٧١ في المائة، فيما شهدت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ زيادة في ذلك قدرها ٩٤ في المائة. أما الرقم الثاني الذي أود الإشارة إليه فهو مجموع التقارير التي وردت من الدول حتى الآن ردا على الرسائل التي بعثتها اللجنة في ما يتعلق بالتدابير الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إذ بلغ هذا المجموع ٣٨٥ تقريرا.

وإذا تجاوزنا الإحصائيات لوجدنا أن اللجنة قامت بعمل ذي أهمية في ميدان المساعدة الفنية. ومن المفيد أيضا التذكير بأن اللجنة تدير أعمالها استنادا إلى ثلاثة مبادئ هي الشفافية والمساواة في المعاملة والتنسيق. ففي ما يتعلق بالشفافية، تعقد اللجنة بانتظام اجتماعات إعلامية مفتوحة أمام الدول الأعضاء كافة. ولدينا أيضا صفحة إلكترونية نعكف أشهر عدة على تحسينها وتحديثها، وهي سوف تتاح قريبا في إطار أسهل تداولا. وتتبين المساواة في المعاملة، في جملة أمور، من خلال الاتصالات المنتظمة التي نجريها مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. أما التنسيق فيستدل عليه من خلال توثيق الروابط بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وقد صيغ بيان صحفي مشترك يقارن بين اللجنتين من أجل تسهيل متابعة وسائط الإعلام لأنشطتهما.

وعلى صعيد آخر، نود الإشارة إلى أن لجنة مكافحة الإرهاب تواجه في المدى القريب تحديين هامين، أولهما الورقة التي عليها أن تعتمدها في ميدان المساعدة الفنية. فإحدى الميزات الرئيسية للجنة تكمن في شموليتها بفعل إدراجها في إطار الأمم المتحدة. وتلك الشمولية ينبغي أن تستخدم في رأينا في تقديم المساعدة إلى أقصى حد ممكن للدول التي تبدي إرادة سياسية حقيقية من أجل مكافحة الإرهاب، لكنها تواجه في الوقت نفسه صعوبات في تنفيذ التدابير الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف اللجنة على اتخاذ خطوات في سبيل تعزيز عملها بصورة جدية في ذلك الميدان.

وبوسعنا حاليا أن نعتمد على صكين هما دليل معلومات مكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة ومصفوفة المساعدة، وتبين أنهما يشكلان أداتين أساسيتين لكنهما أخذا يكشفان أيضا عن أوجه قصور معينة. فهذان الصكان كانا يفيان بالحاجة حين كان عمل اللجنة مقتصرا على استقبال المعلومات وتحويلها، لكننا نبغي الآن دورا ينطوي على قدر أكبر من المبادرة. ونحن نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تكون قادرة على مساعدة الدول التي تطلب المساعدة في عملية

تنفيذ القرار. ويجب أن تكون اللجنة قادرة على ضمان تلبية احتياجات تلك البلدان بصورة حقيقية.

بيد أن على اللجنة أن تؤدي في الوقت نفسه دورا متعاظما في تشجيع المساعدة الدولية وتنسيق ما هو متاح منها، وذلك باستخدام تجربتها الواسعة في توجيه الدول والمنظمات المانحة الدولية نحو الأولويات التي بدأت اللجنة الآن تجد في نفسها القدرة على تحديدها. إن المسألة لا تتعلق بإيلاء الأولوية لدولة مقابل أخرى، بل تتعلق باتباع معايير محددة تمكننا من التعامل أولا مع المسائل التي نعتبرها أكثر إلحاحا داخل كل دولة من الدول.

أما التحدي الثاني فيكمن في توثيق الروابط بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في ظل رئاسة بريطانيا عندما عقد في ٦ آذار/مارس الاجتماع الأول بحضور ما يزيد على ٦٠ منظمة من هذا النوع. وبعد الاجتماع، اعتمدت خطة عمل انصرفنا إلى تنفيذها وأسفرت عن نتائج ملموسة. وأود أيضا أن أركز على الاتصالات التي أجريناها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة الجمركية العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم خلالها التركيز على الخطر الذي تشكله المجموعات الإرهابية التي لديها إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو المواد الخطرة أو المشعة أو الكيميائية أو البيولوجية. والخطر البيولوجي في رأينا لم ينل ما يستحقه من اهتمام، وهذا ما يحدونا إلى الرغبة في إبقاء المسألة قيد النظر. وعلينا أيضا أن نذكر ما نقوم به من تعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التي ستعقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن اجتماعا يتصل مباشرة بالاجتماع الآنف الذكر الذي عقد في آذار/مارس.

أود الآن أن أشير بإيجاز إلى برنامج العمل المقرر للفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه. ويسرني إبلاغ الأعضاء بأن العمل في هذا الصدد لم يقتصر على إنجاز الأغلبية العظمى من الأهداف التي حددها المجلس بل تجاوزها أحيانا. فعلى سبيل المثال، تم تحسين دليل الاتصالات وتفاصيله. وقد جرى الاتصال بأول مجموعة من ١٧ منظمة دولية وثيقة الصلة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فضلا عن ذلك، تسنى من خلال إنجاز استعراض ٣٨٥ تقريرا تجاوز الهدف المحدد في برنامج العمل بمقدار ٣٥ تقريرا.

أما في ما يتعلق ببرنامج العمل للأشهر الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، فلا أعتقد أنني بحاجة إلى الإشارة إليه بالتفصيل إذ أن لدى أعضاء المجلس جميعا نسخة منه. بيد أني أود أن أركز على عدد من النقاط. فانطلاقا من روح التعاون التي تربط اللجنة بالدول الأعضاء، قررنا اتخاذ تدابير لمساعدة الدول الـ ٣٦ التي تخلفت عن تقديم تقاريرها بحيث تمتثل للالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسوف نواصل العمل على تشجيع أوسع مشاركة ممكنة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب. وكما سبق لي أن ذكرت، سوف تشكل المساعدة الفنية وتعزيز التعاون بين اللجنة والمنظمات الدولية أولويتين في الأشهر الأخيرة.

أخيرا، إذ أتكلم مرة أخرى بصفتي ممثلا لاسبانيا، أود أن أقول إن بلدي لن يألو جهدا لضمان أن تحرز لجنة مكافحة الإرهاب نتائج ملموسة وعملية تسهم في زيادة عدد الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي في كفاحه المشروع ضد الإرهاب.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أُذكِّر المتكلمين بأن يقتصروا في الإدلاء

ببياناهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أشكر أعضاء المجلس على تفهمهم وتعاوهم.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي هدفها، كما نرى، ليس استعراض التقدم المحرز حتى الآن فحسب، ولكن أيضا تحديد الأولويات والأشكال وأساليب العمل المقبل للجنة مكافحة الإرهاب. وقدرتنا على القيام بذلك في الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة لن تتوقف عليها جودة عمل اللجنة فحسب، ولكن أيضا الإسهام المحدد لكل دولة في بناء التعاون ضد الإرهاب. ونعتقد أنكم، سيدي الرئيس، قد نجحتم في توليكم رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب وأن اللجنة، تحت رئاستكم، لا تزال تعمل بطريقة منظمة وفعالة و، ما هو أكثر أهمية، بطريقة مبدعة. إنكم تستحقون أعلى التقدير منا.

وبفضل جهود أعضاء المجلس، وخبراء لجنة مكافحة الإرهاب وموظفي الأمانة العامة، والتعاون النشط من الغالبية العظمى من البلدان، تمتثل اللجنة بنجاح للالتزامات المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقد تبوأت مكانها الصحيح بوصفها هيئة التنسيق المركزية في عملية إنشاء نظام عالمي لمكافحة الإرهاب. ويسَّرت هذا الأمر مبادئ وأساليب عملنا المشترك التي صمدت لاختبار الزمن: الصراحة والتعاون والحياد.

وأصبح تقليدا حميدا في جلساتنا أن نركز اهتمامنا بوجه خاص على الجوانب المفاهيمية والعملية لتطوير لجنة مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يثبت أن هذه الجلسة ليست استثناء في ذلك التقليد. وسيستمر البحث عن الجديد من الأفكار والحلول البناءة على أساس الامتثال لمبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها بشكل عام واعتبار المصالح المشروعة لفرادى الدول والمجتمع الدولي برمته. إن ما يجري على قدم وساق من ترتيب للمرحلتين الثانية والثالثة من عمل لجنة مكافحة الإرهاب، مما يستدعي تحديد فعالية العمل الذي قامت به المؤسسات الإدارية الوطنية ويستهدف قمع نشاط الإرهاب، وتسليم الإرهابيين والمتواطئين معهم إلى نظام العدالة، سيتطلب من الناحية الموضوعية زيادة في حجم عمل أعضائها وخبرائها وموظفي الأمانة العامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدي عدة ملاحظات. مقارنة بانسجام وتوحيد التشريع، الذي يمضي، عموما، بصورة ناجحة، لا تكاد تتوفر لدينا أي نماذج معيارية لمكافحة الإرهاب، تكون، عندما تطبق، ذات فعالية متماثلة في كل البلدان. وسيتطلب البحث عن الحلول في حالات معينة اتباع نُهُج فردية. وفي الظروف التي لا تكون فيها للجنة مكافحة الإرهاب موارد مالية أو إدارية كافية في ذلك الصدد، يجب التركيز بوجه خاص على رفع مستوى تعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية والقطاعية التي تقوم بجمع المعلومات عن الإرهاب. فتلك المنظمات لديها معلومات وموارد لتسيير تنفيذ مختلف المشاريع في بلدان معينة.

والشروع في استخدام كل هذه الإمكانية عموما ليس من شأنه أن يمكننا من التصدي للتحديات المحددة بأكبر قدر من الفعالية وتفادي التكرار في عملنا فحسب، ولكن من القيام عمليا بمهمة إنشاء نظام عالمي وشامل لمكافحة الإرهاب.

وتدعم روسيا بالكامل جهود لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى تعيين جهات اتصال دائمة مع ١٧ منظمة دولية، وكذلك خطط اللجنة الرامية إلى زيادة قائمة شركائها. ومما يبشر بالخير بشكل خاص تعاون اللجنة مع أنشطة هيئة

مكافحة الإرهاب التابعة لمجموعة الثمانية، التي أنشئت لإنماء آليات مكافحة الإرهاب المتعددة الجنسيات القائمة، وتقديم الدعم للجنة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونأمل، قبل كل شيء، أن يعطي الاجتماع الثاني للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية، الذي سيعقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن، مزيدا من الزخم لتعزيز عملنا المشترك. ويجب أن يظل تقديم المساعدة الفنية إلى الدول التي تتطلبها إحدى الأولويات الرئيسية لأنشطتنا في مجال مكافحة الإرهاب. ونعتقد إن إحدى الطرق لحل هذه المسألة يمكن أن تتمثل في إنشاء صندوق دولي لمكافحة الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وإذ ننتقل من المرحلة باء إلى المرحلة جيم – مستخدمين مصطلحات لجنة مكافحة الإرهاب – يتعين على اللجنة أن تتعلم العمل بسرعات متفاوتة، آخذة في الاعتبار الاختلافات القائمة في القدرات الوطنية على مكافحة الإرهاب. وإزالة هذه الفوارق لن تقتضي توفر الموارد المالية فحسب، ولكن الوقت أيضا. بيد أنه يتعين على الدول الأكثر تقدما ألا تنتظر، وهي راضية عن نفسها، من الدول الـمُخلَّفة إلى الوراء أن تلحق بها. يجب عليها أن تمضي إلى الأمام دائما بقيادة لجنة مكافحة الإرهاب، وهي تنفذ بشكل عاجل كل التدابير التي تمت الدعوة إليها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن ممثل إيطاليا، الذي سيتكلم في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سيذكر المجلس بالعمل النشط الذي يقوم به الاتحاد ودوله الأعضاء لمكافحة الإرهاب، وأود أن أعلن مسبقا تأييدي الكامل لذلك البيان. ومع ذلك، أود أيضا أن أدلي ببضع تعليقات بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، إن وفدي سعيد باستمرار عمل لجنة مكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص عمل خبرائها، الذين أود أن أشيد به إشادة يستحقونها تماما على عملهم في تقييم التقارير الوطنية المقدمة من الدول امتثالا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد ذُكِر عدد التقارير المقدمة و، كما قلتم عن حق، سيدي الرئيس، إن تقييم هذه التقارير مثير للإعجاب و لم يسبق له نظير.

ولكن يجب علينا ألا نتكلم من ناحية الكم فحسب. يجب أن يكون محتوى تقييم الرسائل متلائما على نحو أوثق مع الحالة في بلد معين من حيث التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبالنسبة للدول التي سنت بالفعل تشريعات أو أقامت هياكل إدارية لمكافحة الإرهاب، سيُطبَّق التقييم على فعالية التدابير التي اعتمدتها.

ثانيا، إن فرنسا تؤيد تماما الأهمية التي أولتها اللجنة لمسألة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاختصاص في مجال مكافحة الإرهاب. ومن المهم حقا – وفقا للاجتماع الذي عقد في ٦ آذار/مارس – تكثيف ذلك التعاون باتخاذ تدابير أكثر ملاءمة لاختصاصات وقدرات المنظمات ذات الصلة بما يتوافق مع الأولويات التي حددتها لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بأن بعثت اللجنة رسائل في هذا الصدد إلى بعض تلك المنظمات. ونأمل على وجه الخصوص أن يمكِّن التعاون الذي أقيم بتلك الوسيلة اللجنة وخبراءها من الاستفادة من عمليات التقييم التي قامت بها المنظمات بالفعل أو التي تخطط لتنفيذها في إطار اختصاصها – من الناحيتين المادية والجغرافية – في ميدان مكافحة الإرهاب.

والاجتماع الثاني بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية والدولية، الذي سيُعقد في واشنطن في

٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية، سيمكننا بشكل مفيد من متابعة وتعميق هذا الحوار الشيِّق من أجل مكافحة موسعة وأكثر فعالية للإرهاب. ونعتقد أن من الأهمية القصوى أن يكون هناك تقييم أولي للتعاون الذي بدأ بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية والدولية.

ثالثا، تود فرنسا إعادة التأكيد على الطابع الضروري للمساعدة الفنية للبلدان المحتاجة إلى العون في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكما يشير تقرير الرئيس، لا بد من مضاعفة الجهود التي تبذلها بالفعل لجنة مكافحة الإرهاب لتيسير المساعدة الفنية – خاصة من خلال سجل الموارد المتاحة والمصفوفة. ولذلك يؤيد وفدي فكرة إيلاء دور أنشط لخبراء اللجنة في هذا المجال. وسنشارك بنشاط في المناقشات التي ستجرى بشأن هذا الموضوع في اللجنة.

وبصفتي ممثل البلد الذي يترأس حاليا مجموعة الدول الثماني، أود أيضا أن أقول بضع عبارات بشأن إنشاء فريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع للمجموعة. إن الفريق، الذي أُنشئ في حزيران/يونيه الماضي أثناء مؤتمر قمة مجموعة الثماني في ايفيان، اجتمع لأول مرة في باريس في ٢ تموز/يوليه. ولقد شارك في ذلك الاجتماع ممثلون عن رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. وأوكلت لفريق العمل، بالتعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، مهمة تقييم احتياجات وأولويات الدول بالنسبة للمساعدة الفنية في مكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق في أنشطة أعضائها في هذا المجال. وفريق العمل، المنشأ لتعزيز القدرة العالمية على مكافحة الإرهاب، سيعقد اجتماعه الثاني في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

أخيرا، يُسعد فرنسا كون رئيس لجنة مكافحة الإرهاب سيبلغ مجلس الأمن في تقريره المقبل، على أساس أحدث التقارير القطرية، بالصعوبات الرئيسية التي واجهتها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتلك المعلومات، التي طالبت بها حكومتي في مجلس الأمن قبل عدة أشهر، ستكون مفيدة في تمكين المجلس من إجراء تقييم أفضل لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بعد قرابة عامين من اتخاذه.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): تتيح هذه الجلسة للدول الأعضاء فرصة لكي تعبر مرة أخرى عن آرائها بشأن قضية الإرهاب الشائكة بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل إلى الرئيس، بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، تقدير وفد بلادي لعرضه تقرير اللجنة وبرنامج عملها الثامن، الذي أُحطنا به علما. وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن مدى امتنان وفد بلادي للرئيس، ولباقي أعضاء اللجنة وللموظفين المساعدين لهم على جودة وحجم العمل الذي أُنجز في مجال الشفافية.

إن تقديم جميع الدول الأعضاء لتقاريرها الأولية أمر ينبغي التنويه به. ولقد أمكن إنجاز هذا العمل الكبير بفضل، جملة أمور منها، قدرة اللجنة على المثابرة، وهي تعمل من خلال لجانها الفرعية وخبرائها. ولا بد لنا الآن أن نعّمق التفكير بشأن أسباب تأخير بعض البلدان في تقديم تقاريرها، حتى يمكننا التوصل إلى حلول مناسبة.

وإننا سعداء بالتعاون المستمر بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونأمل أن تمكِّن نتيجة اجتماع المتابعة مع منظمة الدول الأمريكية، الذي سيُعقد في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، من تعزيز ذلك التعاون الضروري للقضاء على الإرهاب.

وقضية المساعدة تمثل أيضا عنصرا حاسما. فإعداد سجل ومصفوفة في هذا المجال أمر مشجع. ولكن لا بد لنا أن نولي هذا الأمر اهتماما أكبر، وهو ما يعني مشاركة أكبر من اللجنة لكفالة تنسيق أفضل.

وفي مجال آخر، يود وفد بلادي التشديد على الحاجة إلى تعزيز التشريعات والآليات الوطنية والمصادقة على مختلف الصكوك الدولية الخاصة بالإرهاب. وينبغي متابعة الزيادة المرحب بها في عدد البلدان المنضمة إلى تلك الصكوك. وبلادي، من جهتها، قد صادقت مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.

إن وفد بلادي مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن مكافحة الإرهاب تحد طويل الأجل سيعتمد نجاحنا في التغلب عليه على تضامننا المستمر. كما نلاحظ باهتمام إقامة تعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، اللتين تتشاطران شواغل عديدة. ونعتقد أن جميع سياسات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب ينبغي تنفيذها بطريقة منسقة وموحدة. ومن نفس المنطلق، من الضروري المواءمة بين جهود اللجنة المختصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مكافحة الإرهاب، والفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب.

أخيرا، أود أن أشدد على النجاح المحرز في إطار مكافحة الإرهاب. ويدلل ذلك النجاح بشكل فريد حقيقة أن المجتمع الدولي عازم على النهوض بمسؤولياته. إن غينيا، التي كانت دائما تعارض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ستواصل تقديم إسهامها في هذا المسعى المشترك.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يرحب وفد الجمهورية العربية السورية بعقد هذه الجلسة ويعرب عن تقديره لكم شخصيا، السيد الرئيس، بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، على ما بذلتموه من جهود كبرى خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ونتفق معكم، سيدي الرئيس، على أن شعب بلدكم الصديق قد تعرض أيضا لأعمال إرهابية مدانة لسنوات طويلة وخضتم معارك في محاربة الإرهاب يجب علينا جميعا الاستفادة من نتائجها.

كما يعرب وفدي عن تقديره لنواب الرئيس، ولأعضاء اللجنة، وللسادة الخبراء، وللأمانة العامة، على الجهود المبذولة لإنجاح عمل اللجنة خلال المراحل السابقة.

لقد تمكنت لجنة مكافحة الإرهاب خلال المراحل السابقة من تحمل مسؤولياتها والوفاء بولايتها. كما عملت اللجنة بشكل مكثف فحققت تقدما في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام ومتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد تمثل هذا النجاح في تفاعل معظم الدول الأعضاء مع متطلبات القرار، خاصة في مجال تقديم التقارير المطلوبة، حيث قدمت جميع الدول تقريرها الأول، وقدمت ١٥٤ دولة تقاريرها عن المرحلة الثانية، وقدمت ٣٥ دولة تقاريرها عن المرحلة الثالثة. ويسعدني أن أقول بأن سوريا إحدى هذه الدول الخمس وثلاثين التي تقدمت بتقريرها الثالث في الوقت المحدد. وهذا تعبير آخر عن جديتنا في تعزيز جهود المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب. كما استمرت اللجنة في إقامة الحوار المفتوح مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار من الشفافية، وقدمت المساعدة إلى الدول التي أعربت عن حاجتها للمساعدة في رفع قدراتها لمكافحة الإرهاب. وأقامت اللجنة تفاعلا حقيقيا بينها وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

يؤيد وفد سورية خطة العمل المقدمة من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوما القادمة. وفي هذا المجال، نشير إلى أن سوريا تعاونت بشكل تام مع اللجنة وتود أن تؤكد عزمها، مرة أخرى، على الاستمرار ببذل كل جهد ممكن للمساهمة في إنجاز هذه الخطة أيضا بما يلبي متطلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يثني وفدي على الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة لوضع موقع جديد للجنة مكافحة الإرهاب على الشبكة العالمية للإنترنت. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة تحقيق التكافؤ التام في مواقع اللغات الرسمية الست وتوزيع الموارد المالية والبشرية المخصصة لها بصورة متساوية وعادلة.

إن خطر الإرهاب الدولي يستدعي العمل المشترك من قبل المجتمع الدولي، وألا تكون معالجته سطحية أو آنية. ونؤكد على ما قلتموه في بيانكم قبل قليل في هذا المجال. بل يجب البحث بصورة جادة في أسبابه وجذوره، إذ أنه لا بد من تشخيص الإرهاب حتى نتمكن من معالجته والقضاء عليه. وفي هذا المجال، فإننا نؤكد، كما أكدنا دائما، على ضرورة تعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر، هذا النضال الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة واعتبره حقا يتوجب على الجميع الدفاع عنه واتخاذ كافة الإجراءات لتحقيقه.

السيد غاسبار مارتينا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): لقد كان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) معلما هاما في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وباتخاذ ذلك القرار، اتضح للمجتمع الدولي بأن مكافحة الإرهاب تتطلب عملا عالميا طويل الأجل ومستداما. وللأمم المتحدة دور مركزي، تقوم به، دور ينبغي أن تبنى عليه الجهود الوطنية، لأن المسؤولية الأولية عن وضع التدابير لمكافحة الإرهاب وتمويله تقع على عاتق الدول، وهي تدابير ترمي إلى قمع كل أنواع الدعم النشط والسلبي للإرهاب. والدول، بقيامها بهذا، يجب أن تمتثل امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي وضع مجموعة من الأحكام الإلزامية لكل الدول وأوكل إلى الأمم المتحدة دورا رائدا فعالا في هذا الكفاح الرئيسي ضد واحد من أكبر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان اليوم.

لقد أنشأ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لجنة مكافحة الإرهاب كأداة لمجلس الأمن لكي يعزز بها تنفيذ الدول الأعضاء كل جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واللجنة، إذ يقارب وجودها السنتين، حققت الإنجاز البارز لضمان التعاون بين كل أعضاء الأمم المتحدة، مسهمة، بالتالي، عن طريق عملها، إسهاما هاما في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ومما لا يمكن إنكاره أن المجتمع الدولي لديه، بفضل نشاط لجنة مكافحة الإرهاب، إطار قانوني موسع وأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب. ومما لا يمكن إنكاره أيضا أن بسبب تقييم الدول الذاتي عن طريق تقاريرها إلى اللجنة، هناك صورة أوضح للتشريع والآلية القائمين لمنع الإرهاب وللفجوة التشريعية التي لا يزال من الضروري ملؤها. وإصدار تشريعات وتنقيحها من جانب عدد كبير من الدول، بما يتفق والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كان، إنجازا هاما للجنة. وهناك الآن حاجة ملحة لمد نطاق مساعدة اللجنة إلى عدد من البلدان النامية بغرض جعل التشريع الدولي لمكافحة الإرهاب أكثر عالمية، وعلى وجه أخص، أكثر فعالية.

ويوفر برنامج العمل الربع سنوي للجنة للفترة الراهنة استعراضا للالتزام بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكون أن كل الدول قدمت تقريرها الأول ، وأن عددا كبيرا منها قدم التقرير الثاني والتقرير الثالث، يشهد على الالتزام العالمي بالكفاح ضد الإرهاب. والزيادة الكبيرة في عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقات والبروتوكولات الدولية الاثني عشر المتعلقة بالإرهاب دليل واضح على التقدم الهام الذي تحقق حتى الآن.

إن تعقد المهام المتعلقة بإبلاغ الدول سيكون أكبر مع تقارير المرحلة باء، التي تتطلب من الدول تقييم هياكل الشرطة والاستخبارات لكشف ورصد وحجز الإرهابيين، وتقييم أجهزة الرقابة على الجمارك، والهجرة والحدود لمنع انتقال الإرهابيين وتقييم أجهزة الرقابة لمنع حصول

الإرهابيين على الأسلحة. وتصل اللجنة، مع مرحلة الإبلاغ باء إلى جوهر الكفاح ضد الإرهاب.

لقد كان عمل الخبراء المستقلين في اللجنة أساسيا لإنجازات اللجنة. ولذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لالتزامهم وطابعهم المهني. وقد كان إسهامهم في اللجنة عاملا إيجابيا.

وهناك نحو ٤٠ عضوا تخلفوا في تقديم تقاريرهم عن الجولتين الثانية والثالثة، وكلها من الدول النامية. وتلك الحقيقة تبين أنها ليست مهمة سهلة أن يمتثل عدد كبير من البلدان امتثالا تاما لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذا لا يرجع إلى أي قصور في الالتزام أو قصور في الاعتراف بأهمية الكفاح ضد الإرهاب. وإنما يرجع أساسا إلى نقص في القدرة – الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية – للوفاء بمتطلبات القرار. وفي الحقيقة، أصدر عدد كبير من البلدان النامية تشريعات لمكافحة الإرهاب، لكن مواردها المالية والفنية والإنسانية الضئيلة تعوق تنفيذ ذلك الإطار التشريعي. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الدول تفتقد القدرة على التعامل على نحو كاف مع أجهزة الرقابة على الحدود وأمنها، وانتقال المجرمين، وتهريب المخدرات، والأسلحة النارية والمواد الثمينة والروابط المحتملة مع الإرهابيين. ونقر بحاجة تلك البلدان إلى الوصول إلى المعايير الدولية من أجل مواجهة التحديات الكبيرة التي أمامها. لكن لكي نحقق ذلك الهدف، نحن بحاجة إلى مساعدة كبيرة طويلة الأجل تركز على بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في المجالات المتعلقة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولن نتمكن من الوفاء بمتطلبات الإبلاغ للجنة وتعزيز قدرتنا على مكافحة الإرهاب إلا عن طريق الجهود المتضافرة والمساعدة الدولية.

ونرحب بالتزام اللجنة بتوفير المساعدة التقنية للبلدان المحتاجة إليها، وبالنهج الأكثر فعالية الذي ورد ذكره في برنامج العمل، ويتمثل في تحديد أولويات المساعدة وإيجاد جهات مناسبة لتقديمها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة الأنغولية تدين الأساليب والتكتيكات التي يلجأ إليها الإرهابيون. فلن تبرر الغاية قط وسيلة الإرهاب.

بيد أني أود أن أوجه اهتمام مجلس الأمن إلى الأسباب الجذرية للإرهاب. ولا تزال هذه الأسباب الجذرية، في جملة أمور، تتمثل في الظلم، والفقر المدقع، والاستبعاد الاجتماعي والسياسي. إذ ينبغي أن تتصدي مكافحة الإرهاب أيضاً لأسبابه الجذرية إذا ما أردنا أن تكلل جهودنا المشتركة بالنجاح.

واسمحوا لي أن أختتم الآن بتوجيه الثناء إليكم يا سيدي على العمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، التي تديرون أعمالها بوصفكم رئيساً لها. كما أن الإسهام العملي الذي يقدمه الخبراء المستقلون كان دائماً من العوامل البالغة الأهمية، وأرى أننا بالتآزر لا شك قادرون على المضي في إجراءاتنا لمعالجة هذه الآفة الخطيرة وفي زيادة قدرتنا على ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم يا سيدي على إدارتكم أعمالنا اليوم بصفتكم المزدوجة كرئيس لمجلس الأمن ورئيس للجنة مكافحة الإرهاب.

ويعرب بلدي عن تقديره للعرض المفيد الذي قدمتموه لنا بصفتكم رئيساً للجنة ولتقديمكم برنامج عمل اللجنة الشامل لفترة الأيام الـ ٩٠ المقبلة.

وسوف يتكلم الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة ريو، وسأقتصر لذلك على إبداء ملاحظات قليلة موجزة باسم وفدي.

وأود أن أبرز بصفة خاصة إشارتكم يا سيدي إلى مبادئ التعاون والشفافية والمساواة التي تستلهمها لجنة مكافحة الإرهاب وتسترشد بها في عملها. ومن الواضح أن اللجنة تبذل جهوداً ملموسة وفعالة لتطبيق هذه المبادئ في جميع الحالات، وهي جهود لا يشترك فيها الرئيس وحده، بل الوفود والخبراء والأمانة العامة أيضاً.

والمجتمع الدولي،كما قيل مراراً هنا في المجلس، معرض بأكمله لخطر الإرهاب. وقد تعرضت إسبانيا بالأمس لهجمات إرهابية ندينها ونستنكرها بشدة، لا تعاطفاً مع بلد شقيق فحسب، وإنما لأن هذا واجبنا السياسي والأخلاقي. ولذلك لا يمكن أن تكون الحماية من طرف واحد فحسب. بل يجب أن نواصل جهودنا المبذولة لبناء هيكل مشترك من أجل مساعدة جميع الدول الأعضاء في زيادة قدرتها على منع الإرهاب والتصدي له.

وينشئ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) نوعاً غير مسبوق من التعاون تحقيقاً للفعالية في مواجهة هذا الخطر العالمي. وأرى أن اللجنة في صميم عملية تضافرية لا يملك بلد من البلدان أن يتقاعس عن المساهمة فيها. ويسلط برنامج العمل الجديد الضوء على أهمية إحراز التقدم من حيث اتخاذ التدابير العملية الرامية إلى زيادة الوسائل المتاحة لجميع الدول لمكافحة الإرهاب وزيادة قدراتها الخاصة بذلك.

ونعرب أيضاً عن ترحيبنا بالدرجة المتزايدة من التعاون وبتعميق الاتصالات بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بعد الجلسة الخاصة التي عقدتها يوم ٦ آذار/مارس الماضي. ونرحب على وجه الخصوص بالجلسة التي ستعقدها اللجنة في شهر تشرين الأول/أكتوبر مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مقر منظمة الدول الأمريكية، برعاية لجنة الدول الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وترى شيلي بوصفها إحدى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية هذا المستوى من التعاون بادرة مشجعة للغاية ومدعاة للرضا الشديد.

أما فيما يتعلق بالتقارير التي تقدمها الدول إلى اللجنة، فمعدل الاستجابة مرضٍ للغاية. ولكن أشد ما يثير الارتياح إذا تجاوزنا مجرد الأرقام فهو العلاقة المستمرة بين اللجنة والدول، وهي تمكنهما من الاشتراك في حل ما ينشأ من مشاكل امتثالاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتتوقف فعالية اللجنة في نهاية المطاف على درجة الامتثال وعلى الدعم المقدم من جانب جميع الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية.

وختاماً، أود يا سيدي، بوصفي رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أن أبلغكم صراحة باعتزامي مواصلة العمل على زيادة الترابط بين اللجنتين من خلال اتخاذ تدابير عملية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وأرى أني سأتمكن قريباً من الإبلاغ عن مولد تعاون مثمر بين هاتين اللجنتين اللتين تحاولان في نهاية المطاف الحيلولة دون وقوع الإرهاب، وتحقيق ما نأمله من القضاء على هذه الآفة.

السيد كينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على أدائكم يا سيدي خلال الأشهر الأولى من رئاستكم للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن ممتنون لما تقومون به. ونؤيد برنامج العمل الذي وضعتموه لفترة الـ ٩٠ يوماً القادمة والمبادئ الموجهة لذلك. وأتفق مع البيان الذي ستدلي به هذا الصباح رئاسة الاتحاد الأوروبي الإيطالية، وأود أن أشدد على الجهود الكبيرة للغاية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان. وسأقتصر لذلك على

مجرد نقطتين عامتين وثلاث نقاط أكثر تحديداً عن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

تتمثل النقطة العامة الأولى في أن التحدي الذي تواجهه اللجنة تتزايد شدته من وجوه عدة. فالعمل من ناحية يزداد تقنية ويزداد تعقيداً؛ وذكريات ١١ أيلول/سبتمبر من ناحية أخرى تبهت في الأذهان بالتأكيد، رغم بقاء الشعور بالصدمة الذي خلفته.

وقد تم إحراز تقدم بطبيعة الحال منذ اتخذنا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، غير أنه لا شك في أن الخطر الذي يمثله الإرهاب ما زال قائماً. ولا بد لنا من أن نأمل ألا نواجه حادثاً آخر مماثلا لحادث ١١ أيلول/سبتمبر، ولكننا لا نملك القول بعد بأن هذه الإمكانية مستبعدة.

ولا تزال سبل حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل أحد الشواغل الرئيسية، ونرحب باللقاء بين اللجنة والأجهزة المعنية بالتصدي لأسلحة الدمار الشامل، كما نرحب بالتوصل إلى اتفاق على إدراجها ضمن المسائل المدرجة في الرسائل الصادرة عن اللجنة. غير أننا بصفة عامة، وهذه نهاية نقطتي الأولى، نرى أنه سوف يتعين على اللجنة أن تضاعف ما تبذله من جهود محافظة على الزخم. والمملكة المتحدة على استعداد لتقديم كل دعم في مقدورها تقديمه.

أما نقطتي العامة الثانية فتتعلق بالتحدي الرئيسي المتمثل في الإبقاء على الطابع التنفيذي لأعمال اللجنة. فهي لا يمكن أن تنجح ما لم تُحدث فارقاً حقيقياً على أرض الواقع. ومن مصلحتنا جميعاً بطبيعة الحال أن تظل اللجنة فعالة، لأن ذلك سيقلل من مجال ارتكاب الفظائع.

ونضطلع جميعاً بمسؤولية عن كفالة فعالية اللجنة، وذلك بتقديم الدعم لها وبالتعاون الكامل معها في سعيها للقيام بأعمال ذات صبغة فنية متزايدة.

ولديّ ثلاثة مقترحات بشأن العمل الموضوعي للفترة التالية. وأود لدى إبدائها أن أقتدي بالآخرين في الإشادة بالمساعدة التي يقدمها الخبراء المستقلون.

أولاً، يلزم أن تضيف اللجنة إلى أعمالها السابقة في مجال المساعدة. ونعتقد أنه لا بد لنا من تعزيز فريق الخبراء في هذا المجال. والخبراء يحددون بشكل متزايد المجالات التي يمكن للدول أن تستفيد منها أو أن تحصل على المساعدة من خلالها. ولا بد من تفاعل لجنة مكافحة الإرهاب وخبرائها مع الدول المعنية لدى مناقشة النتائج التي يخلصون إليها، بما في ذلك من خلال الاتصال المباشر مع العواصم، سواء هاتفيا أو من خلال الزيارات الفعلية. إنهم سيساعدون الدول في الاستفادة من برامج المساعدة المتوفرة التي يتسع نطاقها على نحو متزايد. وثمة أولوية للمضي قدما في هذا المجال تتمثل في الانتهاء من إعداد التشريعات التي ينبغي وضعها قبل أن يتسنى للدول أن تنتقل إلى مجالات أخرى.

أما النقطة الثانية - التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقطة الأولى - فهي تتعلق بالدول التي تتخلف في التنفيذ أو التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، حسبما يطالب القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) بذلك. وثمة طائفة من الأسباب الداعية إلى ذلك، وإن كنا نري أن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل أدق لهذه الأسباب، وأعتقد أنه يجب أن يكون الخبراء مستعدين لتقديم المشورة للجنة وللمجلس حينما تكون هناك شواغل. وبدورنا، نحن في المجلس، لا بد أن نكون مستعدين للتجاوب مع النقاط التي يقدمها الخبراء.

والنقطة الأخيرة تتعلق بالحاجة إلى مواصلة تعميق الاتصالات مع المنظمات الأخرى - وهي نقطة تطرق إليها العديد من المتكلمين الآخرين بالفعل. لقد أقمنا هذه الاتصالات مع المنظمات الأخرى التي تضع المعايير، وإن كنا نأمل أن يستكشف خبراء اللجنة ما يمكن عمله كيما يمكن

للمنظمات الإقليمية أن تتصدي للإرهاب بنفسها. وكان ثمة اهتمام كبير بذلك في الجلسة الخاصة المعقودة بتاريخ ٦ آذار/مارس، وينبغي أن نكون مستعدين لمساعدة تلك المنظمات التي يمثل ذلك بنداً جديداً بالنسبة لها على تطوير الخبرة للمضي بالمناقشة قدما. وعليه، فإننا نترقب الجلسة التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتموها بصفتكم رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب، بشأن عمل هذه اللجنة.

إن أعمال اللجنة تحت رئاستكم خلال الأشهر الثلاثة الماضية قد شهدت مزيداً من التقدم. فاللجنة واصلت بنشاط استعراض التقارير المرحلية التي قدمتها مختلف الدول عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما أنها بدأت استعراضها لمرحلة التنفيذ باء المتعلقة ببلدان معينة. والمساعدة التي تقدمها اللجنة في مجال مكافحة الإرهاب تمَّت على مستوى أعمق وبناء على حالات بعينها لبلدان مختلفة. وقدمت اللجنة مقترحات ذات صلة في مشاريع رسائلها. وواصلت اللجنة تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ووجه رئيسها رسائل إلى ١٧ منظمة دولية وإقليمية، أوضح فيها مجالات التعاون فيما بين الدول.

إننا نقدر قيادة السفير آرياس تقديرا عاليا، كما نقدر لزملائه جهودهم القيِّمة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر نواب الرئيس وأمانة لجنة مكافحة الإرهاب على عملهم.

والصين تؤيد برنامج العمل الثامن للجنة خلال الـ ٩٠ يوما القادمة. وأود أن أبدي ملاحظتين بشأن عمل اللجنة في المستقبل.

أولا، من المهم زيادة تعزيز العمل لتقديم لمساعدة في مكافحة الإرهاب. ولا بد من اتخاذ إجراءات عملية لضمان تلبية احتياجات الكثير من البلدان النامية من المساعدة. وتحقيقا لذلك، ينبغي للجنة ألا تكتفي بمواصلة العمل بوصفها جسراً بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، بل عليها أن تتابع تقديم تلك المساعدة عن كثب كيما يتسنى للمانحين أن يقدموا المساعدة بشكل فعال إلى البلدان التي تحتاج إليها. وبرنامج العمل الثامن للجنة خلال الـ ٩٠ يوما القادمة يشتمل على أفكار طيبة جدا تتعلق بما ستقدمه اللجنة في مجال مكافحة الإرهاب، وآمل أن تتخذ الإجراءات لتحويل تلك الأفكار إلى واقع ملموس.

ثانيا، من الضروري أن تبقى ريادة اللجنة في إطار قضية مكافحة الإرهاب. فهذه اللجنة أنشأها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما أن سلطتها وشرعيتها أمر لا بديل عنه. وإذ نسعى جاهدين لتعزيز التعاون بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، علينا أن نصون مكانة اللجنة وريادتها. وينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل بروح قرارات مجلس الأمن من أجل دعم اللجنة والتعاون الكامل معها.

وما فتئت الصين تقدم دعمها الكامل للمكافحة العالمية للإرهاب ولعمل هذه اللجنة. وسنواصل مشاركتنا البناءة والفعالة في عمل اللجنة في المستقبل. وأود أن أؤكد أن الوفد الصيني يعتزم العمل بشكل وثيق مع السفير آرياس لكي يمكن للجنة أن تخدم القضية الدولية لمكافحة الإرهاب بشكل أفضل ولما فيه صالح مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة، كما أتوجه

إليكم بالشكر بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب على برنامج العمل الذي وضع تحت قيادتكم والذي تدعمه بلغاريا دعما تاما.

وبصفة بلغاريا عضواً منتسباً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بلادي البيان الذي سيدلي به سفير إيطاليا بعد قليل باسم الرئاسة الإيطالية للاتحاد، تلك المنظمة التي تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة الإرهاب في شتى أنحاء العالم.

ما فتئ الإرهاب يمثل تهديداً مباشراً وملموساً للسلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم ولجميع الدول دون استثناء. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب تظل أولوية رئيسية في السياسة الخارجية لبلغاريا. وما زلنا نعتقد بأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذاً كاملاً مهمة ذات أولوية بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بإيجاز عدداً من المحاور الرئيسية للعمل التي نعتقد أنه ينبغي للجنة أن تقوم بها استنادا إلى مبادئ ثابتة ودائمة.

إن كل عمل في إطار مكافحة الإرهاب، سواء تم على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو دون الإقليمي، لا بد أن يتطابق تماماً ودائماً مع قواعد القانون الدولي وأن يحترم مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يحظى الإرهابيون بأي تبرير لأعمالهم الشنيعة على الإطلاق. وثمة إجراء محدد لترسيخ كفاحنا ضد الإرهاب في القانون الدولي يتمثل، حسبما يشير القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، في توقيع الدول أو مصادقتها على الاتفاقيات ذات الصلة للأمم المتحدة.

وتذكر الفقرة ٧ من برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب حقيقة انه، قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان أقل من ١٢ بلدا قد وقَّعت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في حين يزيد عدد البلدان الموقعة الآن على ٤٠ بلدا. ومع ذلك، فإن هذا العدد ليس مطمئنا إلى حد بعيد، لأن المهم هو تنفيذ تلك الاتفاقيات. وفضلا عن ذلك، اسمحوا لي أن أذكر أن بلغاريا لم توقِّع على الاتفاقيات الـ ١٢ المعنية وتصدق عليها فحسب، بل قامت أيضا بتوفيق تشريعاتنا الوطنية معها حتى يمكن تنفيذ هذه الاتفاقيات بفعالية.

إن الإرهاب الدولي يستدعي اتخاذ إجراءات منسقة من جانب المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بتلك النقطة، فإن العمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب – وأنتم، السيد الرئيس، قدمتم بالفعل إسهاما كبيرا لفعالية اللجنة، أشكركم عليه – مكنها من أن تصبح بؤرة الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. فهي النقطة المرجعية لجميع المنظمات والدول التي تنشط في هذا المجال. ومن ذلك المنطلق، من المهم جدا تعميق وتطوير وتركيز العلاقات التي نشأت بمرور الزمن بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية الأخرى. وكما قال عدد من المتكلمين السابقين، كثيرا ما تكون لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الموارد والوسائل لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. وبالنسبة إلى بلدي، فإن بلغاريا تسهم إسهاما نشطا في هذه المكافحة في منطقة جنوب شرقي أوروبا دون الإقليمية التي تنتمي إليها بتعاونها مع المنظمات الأوروبية الإقليمية.

ومن المهم جدا، في رأينا، أن تشمل المنظمات الدولية المختصة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل في مكافحتها للإرهاب لكي تمنع تلك الأسلحة من الوقوع في أيدي المنظمات الإرهابية. ويبدو لنا إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقيات والمعاهدات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح نقطة جوهرية. وقد أيدت بلغاريا بلا تحفظ التغييرات التي أجريت في الوثائق التأسيسية لعدد كبير من أنظمة رقابة الصادرات من أجل تقليص الخطر الذي تمثله المواد النووية والكيميائية والبيولوجية.

وتمثل مكافحة الإرهاب تحديا يقتضي قدرة على التحمل طويلة الأجل. ويبدو لنا أن الآلية التي مثلتها لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها قد أثبتت فعاليتها، لكن من الواضح، كما قال السفير طومسون قبل لحظات قليلة، أننا لن ندرك مدى فعاليتها في الواقع ما لم تحدث إجراءاتنا أثرا على أرض الواقع. وللمساعدة التقنية التي توفرها المنظمات على وجه الخصوص من قبيل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان المانحة - أهمية رئيسية. وبالتالي مما يثير القلق أنه ما زالت هناك بعض البلدان التي، لأسباب موضوعية مثل الافتقار إلى الموارد، عليها بعد أن تتخذ التدابير الكافية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وصحيح أن الإرهاب خطر يغير نهجه وطبيعته ويكون في بعض الأحيان ماكرا جدا. وهو ظاهرة متعددة الأشكال تتخطى الحدود وبالتالي من العسير التصدي لها. ومع ذلك، فإن بلغاريا مقتنعة بأنه يمكن إلحاق الهزيمة به. وفعل ذلك يقتضي جهود جميع الدول. إن اللجنة التي تتشرفون برئاستها، السيد الرئيس، هي في جوهر تلك المكافحة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب. كما نقدر الجهود التي بذلتموها منذ توليكم رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في شهر نيسان/أبريل للحفاظ على أدائها وتحسينه.

إن باكستان تتشاطر مشاعر القلق الدولي إزاء الإرهاب. وندين الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، بما في ذلك إرهاب الدول. ولقد عززت عقود من التعرض للأعمال الإرهابية - التي أدت إلى خسارة آلاف من أرواح الأبرياء، بما في ذلك أرواح موظفينا لإنفاذ القانون - فضلا عن الخسائر الاقتصادية، من اقتناعنا بأن هذه المشكلة بحاجة إلى التصدي لها بصورة حازمة. وبناء على ذلك، تتواصل جهودنا لمكافحة الإرهاب على قدم وساق.

ومنذ إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب قبل حوالي عامين عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قدمت اللجنة إسهاما كبيرا في ميدان مكافحة الإرهاب. وقد ساعد الحوار الذي تجريه مع الدول الأعضاء والدور الذي تضطلع به في تيسير توفير المساعدة التقنية للدول على تمكين الدول من تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، تحتاج اللجنة إلى المزيد من تكثيف جهودها لتشجيع المانحين على تقديم المساعدة التقنية للدول بغية تعزيز قدراتها.

إننا نقدر جهود لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في عملها. وستؤدي جهودها لتحسين التنسيق مع لجنة مجلس الأمن المنشاة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى المزيد من تيسير تلك العملية. كما أن مبادراتها الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية جديرة بالتقدير. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لاحظنا جهود لجنة مكافحة الإرهاب لزيادة التنسيق مع الوكالات المتخصصة بغية مكافحة تهديدات الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل.

إن مكافحة الإرهاب عملية طويلة ومتعددة الأوجه. ويمكن تحقيق هدفي وقاية البشرية من تهديدات الإرهاب وتعزيز السلام والأمن الدوليين إذا تصدت جهودنا لمشكلة الإرهاب بأكملها. ولقد حان الوقت لكي نبتعد عن معالجة الأعراض وحدها إلى المسائل الأكثر أساسية وهيكلية. فلا يمكن التغاضي عن مسائل العدالة الاجتماعية - الاقتصادية وسيادة القانون والحرية السياسية وحقوق الإنسان بوصفها غير ذات صلة بموضوع الإرهاب.

ويؤدي الحرمان من الحقوق الأساسية وسواها من المتطلبات الأساسية لحياة متمدنة إلى حالات تغذي التعصُّب والتطرف. ومن الإهمال عدم تحليل ومواجهة العوامل التي تسهِّل نمو الإرهاب ودعمه، إن لم تكن مسؤولة مباشرة عنه.

ويمثل الإرهاب شاغلا دوليا يستلزم تعاونا عالميا. لذلك، ينبغي ألا يقتصر تمحور رؤيتنا للأمن على الحدود الوطنية وحدها بل ينبغي أن يتعداها ليشمل الأمن الدولي أيضا. وتحقيقا لذلك، لا نبالغ في القول إنه ينبغي تسوية المنازعات الدولية التي طال أمدها. وبالمثل، فإن ضرورة وضع تعريف للإرهاب يميز بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين الإرهاب تتسم بأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن الوضوح القانوني في هذا المجال أن يعود بالفائدة القصوى عند وضع إطار قانوني لكفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

إن من شأن إخفاقنا في حماية مبادئ حقوق الإنسان ودعمها لدى مكافحتنا للإرهاب أن يعطي صورة زائفة للعدالة. وعليه، ينبغي أن نتحسب للمخاطر المتأتية لا من الأفراد والجهات الفاعلة من غير الدول فحسب، بل ومن الدول أنفسها.

إن تعزيز الأمن الدولي يتم عن طريق تشجيع التسامح المتبادل والتنوع الثقافي والوئام بين الأديان. ولما كانت هذه العناصر تتسم بأهمية أساسية لا غنى عنها من أجل السلام والأمن، وجب على مجلس الأمن أن يؤدي دورا رائدا في كفالة حمايتها والنهوض بها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): لا تزال ألمانيا تلتزم التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب ضمن أوسع نطاق من التحالف الدولي.

إننا نؤيد بالكامل مضمون البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي لاحقا، ومن هنا فإنني سأقصر بياني على ثلاث نقاط محددة.

في البدء، أود أن أشكر السفير أرياس على ما أبداه خلال الأشهر الأربعة الأولى من رئاسته من براعة في ضمان استمرارية وزخم الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب وتحسينهما. وإننا نؤيد برنامج عمل اللجنة الجديد في جوانبه كافة. ونرحب خصوصا بتركيزه المتزايد باستمرار على المساعدة التقنية، وهذا يؤدي بنا إلى النقطة الثانية.

إن ألمانيا تنفذ برامج للمساعدة التقنية مع ما يزيد على ٣٠ بلدا من مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مجالات عمل الشرطة، والجمارك، وإنفاذ القانون، والقانون والممارسة الماليين. ونحن إذ نقوم بذلك إنما نستجيب لاحتياجات العديد من البلدان النامية، على نحو ما أكده تباعا خلال مناقشة اليوم زملاؤنا ممثلو غينيا وأنغولا والصين. إننا نسعى وشركاءنا في هذه المشاريع إلى تعزيز سيادة القانون عن طريق استحداث هياكل فعالة في مجالي القضاء وإنفاذ القانون. وعلينا في معرض كفاحنا المشترك أن نحترم القانون الوطني والدولي، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن سيادة القانون يجب أن تكون مهيمنة على الدوام.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق برغبتنا في لفت الانتباه إلى محنة أقل بلدان العالم نموا. فقد صرَّح ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا قبل بضعة أيام أن ١١ في المائة من سكان العالم يعيشون بمبلغ يقل عن دولار واحد في اليوم. وبديهي أن ظروف الفقر المدقع تجعل هؤلاء البشر عرضة للاستغلال من جانب الناشطين الإرهابيين. وهذا أحد الأسباب التي تحتم أن تظل مكافحة الفقر والظلم

الاجتماعي وسواهما من البؤر التي تشكل تربة خصبة للإرهاب تشغل مكانة عالية في جدول الأعمال الدولي

وختاما، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن ألمانيا مصممة على أن تظل شريكا فعالا وموثوقا به في التحالف الدولي المناهض للإرهاب، ضمن إطار الميثاق والقانون الدولي.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود، بادئ ذي بدء، أن نهنئكم، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، على اختتام الأشهر الثلاثة الأولى من قيادتكم للجنة. إننا نعتقد أن عملية الانتقال من الرئاسة السابقة كانت سلسة للغاية وأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب استمر في التقدم بفضل قيادتكم وروح المبادرة القائمة لديكم واللتين تتسمان بالحيوية والتفاني. ونود بالطبع أيضا أن نشكر البعثة الإسبانية وأعضاء فريقكم المتفاني الذين يدعمونكم في ما تبذلونه من جهود، ونود أن نشكر كذلك خبراء لجنة مكافحة الإرهاب وموظفي الأمانة العامة. فهم جديرون بشكرنا على ما يقدمونه من إسهامات في نجاح اللجنة.

إننا إذ نصدِّق على برنامج عمل اللجنة لفترة الأيام التسعين المقبلة، ننوه ببعض ما حققته من إنجازات منذ إنشائها قبل ما يزيد على عشرين شهرا. فهذه الإنجازات تتضمن حشد مجموعة ضخمة من المعلومات ذات الصلة بالقدرات العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وإجراء حوار مفتوح ومتعاظم التركيز مع الدول الأعضاء حول تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتحديد الدول التي تحتاج إلى المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب ونوع هذه المساعدة، والمساعدة في مضاهاة هذه الدول بجهات مانحة ملائمة، والقيام بمهام التنسيق بين المنظمات الدولية الأخرى في ميدان مكافحة الإرهاب، بما يؤدي إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء جميعا في هذا المجال.

ولعل أحد أهم الإسهامات التي قدمتها اللجنة يكمن في ضمان مواصلة أن تشغل مسألة مكافحة الإرهاب مكانة عالية في جدول أعمال المجلس. ففي ضوء حجم قضايا الأمن والسلم الدوليين الهامة المعروضة على المجلس، يُخشى ألا يظل تركيز المجلس على مكافحة الإرهاب كثيفا بما فيه الكفاية. وقد كفلت اللجنة، من خلال أعمالها الدؤوبة والإحاطات الإعلامية الفصلية التي تقدمها للمجلس، استمرارية هذا الأخير في قيادة الجهد العالمي لبناء القدرة في مجال مكافحة الإرهاب. بيد أن ثمة الكثير مما ينبغي للجنة القيام به. فعلى سبيل المثال، في حين أن ٣٥ دولة انضمت منذ بدء اللجنة أعمالها إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الاثنتي عشرة - وهو إنجاز شديد الأهمية في حد ذاته - لا يزال ثمة ما يربو على ١٥٠ دولة أخرى لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك. ومع أن عددا من الدول قد قطع شوطا بعيدا باتجاه تنفيذ جوانب مختلفة من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لا يزال هناك العديد من الدول التي تفتقر إلى تشريعات كافية لمكافحة الإرهاب، سواء تعلق ذلك بتنظيم القطاع المصرفي أو بالجمعيات الخيرية أو برصد الحدود.

إضافة إلى ذلك، ورغم قيام جميع الدول بتقديم تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، يفتقر بعض هذه التقارير إلى أدلة كافية عن الجهود المبذولة لتنفيذ هذا القرار، بل وإن بعض الدول يتخلف في تقديم تقارير المتابعة. وما دام ثمة عدد ولو قليل من الدول التي لا تتحرك بالسرعة الكافية لزيادة قدرتها في مجال مكافحة الإرهاب، نظل جميعنا معرضين للخطر. وتبين الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها من هجمات هذه الحقيقة بوضوح.

بيد أن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يستلزم في نهاية المطاف جهدا يتجاوز مجرد تقديم التقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب واعتماد القوانين والأنظمة وتشكيل الهياكل الملائمة لمكافحة الإرهاب. فتنفيذ هذا القرار يستلزم من الدول أن تطبق تلك القوانين والأنظمة وأن تستخدم تلك الهياكل ضد كل من يشتبه في ارتكابه أعمالا إرهابية، بما في ذلك أعمال العنف العشوائي ضد المدنيين، بصرف النظر عن الدافع أو السبب الكامن وراء تلك الأعمال. إنه يتطلب من الدول أن تتعاون مع الدول الأخرى في توقيف جميع الأشخاص المشتبه في كونهم إرهابيين والتحقيق معهم ومحاكمتهم. أما الدول التي لا تبذل كل ما في وسعها لمكافحة الإرهاب فهي تعرِّض الدول جميعا للخطر، إذ أن قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب مرهونة بمناعة أضعف حلقة فيه.

بإيجاز، على الرغم من أن لجنة مكافحة الإرهاب قدمت إسهامات هامة في مكافحة الإرهاب، فإنه لا يزال لديها عمل كثير ينبغي أن تقوم به في ثلاثة مجالات رئيسية: استعراض وتقييم التقارير المكتوبة المقدمة من الدول، وتيسير وتنسيق المساعدة المقدمة لمكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون مع أكثر من ٦٠ من منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك العمل، نعتقد أنه ينبغي للجنة أن تبدأ قريبا، من خلال خبرائها، في زيارة العواصم التي يمكن أن تستفيد من مناقشة الأمور التي ينبغي معالجتها لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومناقشة المساعدة التي قد تكون متوفرة.

ونظرا لأهمية العمل الذي ما زال ينبغي الاضطلاع به، من الضروري استمرار حصول اللجنة على ما ظلت تحصل عليه حتى الآن من الدعم والتعاون من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى مهام اللجنة العديدة، فإنه قد حان الوقت لنفكر في كيفية قيام اللجنة بإنجاز هذه المهام على أفضل وجه. وتضطلع اللجنة بدور ريادي في بناء قدرات كل الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. وينبغي أن نسعى إلى ضمان حصول اللجنة على ما تحتاج إليه لتتمتع بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن وفد بلدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، على ما تم إنجازه من عمل منذ توليكم رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. ونود أن نعلن تأييدنا للتعليقات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن – ولاسيما التعليقات التي أدلى بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تكلم قبلي – في الثناء على العمل الذي اضطلع به الرئيس وفريقه وموظفو الأمانة العامة.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي سيدلي به سفير بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. ولكنني أود أن أشدد على بضع نقاط ذات أهمية خاصة للمكسيك في النضال المشترك ضد الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره، وأن أدلي كذلك ببعض الملاحظات فيما يتعلق بعمل اللجنة في سياق الأمم المتحدة.

في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب تعين علينا الإقرار بأن الإرهاب ليس ظاهرة معزولة. بل إن الإرهاب يخطط له وينفذ في ظل ظروف اجتماعية، وصراعات تاريخية و – في الحالة الراهنة خصوصا – أنشطة أخرى للجريمة المنظمة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها. ولذلك نحن نرى أنه من أجل أن تكون مكافحتنا للإرهاب فعالة، ينبغي أن تكون منسقة وشاملة، في هذا المحفل والمحافل الأخرى على السواء. ويجب علينا أيضا أن نتصدى لكل جانب وعلاقة لهما صلة بالموضوع.

لقد أيد وفدي تولي الأمم المتحدة – ولا سيما لجنة مكافحة الإرهاب والهيئات المتعددة الأطراف – في تنفيذ عملها، المسؤولية الكاملة عن الامتثال لحقوق الإنسان،

والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. و اتخذت اللجنة خطوات هامة في ذلك الصدد بإدراجها، في رسائلها الموجهة إلى كل دولة، دون تمييز، بيانا يوضح أن أي تدبير يرمي إلى مكافحة الإرهاب ينبغي أن يتسق مع القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحقوق والاحتياجات الخاصة للاجئين. وبالمثل، فإن الاجتماع الذي تم بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة حقوق الإنسان كان مفيدا جدا في زيادة الوعي واستكشاف المجالات الممكنة للعمل في المستقبل. ويتعين على مجلس الأمن أن يواصل معالجة هذا الجانب الخاص من الموضوع. ويجب عليه أيضا أن يواصل تشجيع اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي القيام بأي عمل تعسفي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأثر الفظيع للإرهاب أو أن يؤدي بأي أحد إلى التشكيك في شرعية أعمالنا.

وثمة أمر آخر هام يتعين علينا معالجته ألا وهو مسألة حصول الإرهابيين على الأسلحة والفرص التي تتيحها لهم حالات الفراغ القانوني والمصالح الاقتصادية للمنتجين والتجار السريين. وقد بدأت اللجنة في النظر في نقل أسلحة التدمير الشامل، وتلك خطوة تؤيدها المكسيك بحماس. والحوار المفيد الذي جرى في ١٥ أيار/مايو مع المنظمات المذكورة في تقرير السفير آرياس مكن لجنة مكافحة الإرهاب من البدء في دعوة الدول إلى تقديم معلومات بشأن التدابير التشريعية السارية المفعول لمنع وقوع هذه الأنواع من الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ونعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية اللازمة لهذا الموضوع، مع مراعاة الأولويات التي حددها اللجنة في البداية لتفادي إحداث تعقيدات في سرعة سير عملها.

وبصفة عامة، ينبغي ألا ننسى التهديد اليومي الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما تم مؤخرا من عقد اجتماع الدول الذي يجري كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة لم يظهر الصلة المتنامية بين تلك الأسلحة والإرهاب فحسب، بل أوضح أيضا الحاجة الملحة إلى حل المشكلتين بصورة شاملة. ولذلك نحن نرحب بقرار اللجنة أن تتولى المبادرة المكسيكية الرامية إلى توجيه أسئلة إلى الدول في المستقبل القريب بشأن الإجراءات التي تعتمدها لمنع ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء على ذلك الاتجار بما يتوافق مع برنامج عمل الأمم المتحدة.

ونعتقد أن التقدم المحرز في تعزيز التحالفات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المختصة مسألة إيجابية. إذ ساعدت هذه المنظمات على استكمال عمل اللجنة وهي ترمي إلى زيادة تعزيز جهودها. ويود وفدنا أن يطلع على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الذي سيعقد في ٣٠ تموز/يوليه، وسيكون الإرهاب الدولي أحد المواضيع الرئيسية في ذلك الاجتماع.

إننا نقدر كمية العمل الهائل الذي اضطلع به السفير أرياس والسفير مونيوز ممثل شيلي لإنشاء روابط أوثق بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٧٦ (١٩٩٩)، فيما يتعلق بالقاعدة، وكذلك لتوضيح أوجه التمييز القائمة بين ولايات اللجنتين وأنشطتهما. وبفضل ذلك الجهد الذي بذله نائبا الرئيسين في تقديم أحدث المعلومات، من الواضح أن اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٧٦(١٩٩٩) تمثل هيئة للجزاءات، بينما اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ترمي إلى التعاون وتيسير المساعدة . ومن الواضح أيضا أن اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) هي الهيئة الوحيدة المأذون لها بالاحتفاظ بالقوائم. ويتفق وفدي تماما مع تعليقات بعض أعضاء المجلس التي تحث على الاحتراس، وعلى أنه يتعين على اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ريثما يوجد

حل مرض في سياق الجمعية العامة لمسألة التوصل إلى تعريف للإرهاب مقبول بشكل عام، أن تتفادى الانشغال بإعداد القوائم عن عملها الهام.

وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن نكثف جهودنا في اللجنة السادسة للانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب.

وأخيرا، أود أن أشير إلى عمل لجنة مكافحة الإرهاب في تيسير المساعدة. فإننا نقدر الدور الحاسم الذي يؤديه الخبراء في تحديد احتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن مقتنعون بأنه في حالات عديدة، ينتج عدم الامتثال عن غياب القدرة الفنية على التلبية التامة لمتطلبات اللجنة وتحقيق التغييرات اللازمة في التشريعات الوطنية والهياكل القضائية. ونأمل أن يبقى توفير المساعدة أحد الأعمدة الأساسية للجنة وأن يُعزز جهاز اللجنة حتى تقوي مثل هذه المساعدة الهياكل الوطنية، فتجعلها قادرة على منع الإرهاب والقضاء عليه.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية. فإنها تتيح لنا فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزناه في المكافحة الحازمة للتهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين. إن تلك الأعمال، التي تصيب الأفراد والمؤسسات على نحو عشوائي، تفرض على الرجال والنساء والأطفال، وعلى الدول كذلك، حالة دائمة من الخوف.

ولكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة، يجب إدامتها لفترة طويلة من الزمن. ويجب أن تستند إلى استراتيجية واضحة للتعبئة تقوم على الالتزام والتضامن والتعاون فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي وجميع شعوب الأمم المتحدة. فهذه المكافحة تقتضي تدفقا متواصلا للمعلومات وتبادلا منظما للخبرات بين مختلف الهيئات التي تتصدى للإرهاب. ومن حسن الطالع أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي هو خريطة طريقنا الإلزامية لهذه القضية، يلبي تلك الشواغل.

ويشيد وفد بلادي بكم، سيدي، على المهارة والبراعة والعزيمة التي ترأستم بها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لجنة مكافحة الإرهاب، التي هي الأداة الرئيسية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وباعتمادكم على اللجان الفرعية الثلاث وعلى فريق الخبراء المتمرسين، تواصلون تنفيذ المهام الرئيسية الموكلة إلى اللجنة، وهي: زيادة قدرة الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز التعاون الدولي؛ وتحديث الأطر القانونية الوطنية لمكافحة الإرهاب؛ ودراسة التقارير عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التي أعدها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة. ونرحب بحقيقة أنه حتى اليوم، تم تقييم ما يزيد على ٣٨٥ تقريرا.

ما الذي نستفيده من التقدم الذي أحرزته لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها؟ وماذا نقول عن وجودها لفترة قصيرة ولكنها ثرية؟ هناك ثلاثة مجالات عمل أساسية. أولا، لقد مكنت لجنة مكافحة الإرهاب جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبا من أن يصبحوا أفضل وعيا بمدى هذا التهديد اللعين والضار الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، أصبحت اللجنة أداة لتشجيع وتنسيق التعاون النشط بين الدول والمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية. ونجحت في إقامة حوار مفتوح ويتسم بالشفافية مع جميع الأطراف في المجتمع الدولي المشاركة في مكافحة الإرهاب.

ثالثا، كثّفت اللجنة الاتصالات مع المنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية من خلال اجتماعاتها الدورية. وفي

ذلك السياق، نرحب بالاجتماع المقبل الذي سيُعقد في واشنطن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر مع المنظمات الدولية تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية. إن مثل تلك الاجتماعات، التي فتحت آفاقا جديدة لمشاركة اللجنة، أكدت بشكل خاص على ما يلزم فعله مسبقا أو بشكل متزامن بغية تكوين أو بناء قدرة تلك الأطراف – الدول والمنظمات الدولية – المشاركة في مكافحة الإرهاب. وإننا نفهم الآن أهمية التعاون والمساعدة الفنية، اللذين تدعو الكاميرون إليهما دائما. وفي ذلك السياق، نعتقد أن اقتراح الوفد الفرنسي لإنشاء صندوق خاص يستحق اهتماما وتفكيرا خاصين.

بعد بضعة أشهر، سيكون قد مر عامان على وجود اللجنة. والتقدم المحرز، والذي استمعنا عنه للتو، هو بالتأكيد موضع إعجاب، ولكن نظرا للتحديات التي ستتم مواجهتها، فإننا نحتاج أيضا إلى التفكير ملياً. كيف نكيِّف لجنتنا مع الحدود الحقيقية للمكافحة الأوسع نطاقا للإرهاب؟ وكيف ستكفل اللجنة الامتثال للتوجيهات الرئيسية الواردة في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)؟ وكيف نكفل تنفيذ تلك التوصيات التي نتجت عن اجتماعات اللجنة مع منظمات دولية أخرى؟ وأخيرا، كيف نحقق تعاونا حقيقيا بين لجان مجلس الأمن التي تتداخل أنشطتها مع أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب؟ إن السبيل المتبع عبر الاتصال بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) هو سبيل يستحق أن نسلكه. وإننا نرحب ببيان الالتزام بتعزيز ذلك التعاون، وهو البيان الذي أدلى به زميلي السفير مونيوز ممثل شيلي، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ومن المؤكد أن برنامج العمل الجديد لفترة الأيام التسعين المقبلة، الذي قدمتموه للتو، سيدي، إلى المجلس بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، سيسمح لنا بالانتهاء من الإجراءات قيد التنفيذ عبر تعزيز الحوار والتعاون فيما بين مختلف الأطراف، وكذلك تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتاجها. وتلك الخطوة هي لصالحنا، ونحن نعطيها دعمنا الكامل.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على التزام الكاميرون بأن تكافح، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله الأعمال الإرهابية، ولكن كذلك الفقر والظلم والتعصب، وهي أمور تشكِّل عادة السبب الجذري لتلك الأعمال.

والتقارير المختلفة التي قدمها بلدي فعلا لشهادة واضحة على عزمنا، الذي يجب أن تدعمه المساعدة في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب. ولن تتمكن الكاميرون من تضافر جهودها مع جهود المجتمع الدولي للقضاء على وبال القرن الحالي إلا بهذه المساعدة – التي هي نتيجة التعاون الموحد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): حتى نستثمر وقتنا إلى أقصى حد، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى الجلوس إلى طاولة المجلس. وعندما يعطى متكلم الكلمة، سيُجلس موظف خدمة المؤتمرات المتكلم التالي على القائمة إلى الطاولة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، تركيا، رومانيا؛ والبلدان المنتسبان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج تعلن أنها تؤيد هذا البيان.

يدين الاتحاد الأوروبي إدانة قاطعة كل أعمال الإرهاب باعتبارها أعمالا إجرامية، ويظل على اقتناع عميق

بأنه ما من إرهاب يمكن تبريره، بصرف النظر عن دوافعه، أو أهدافه، أو أشكاله أو مظاهره. والاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع كل الدول الأعضاء فيه، يلتزم التزاما قويا بإلحاق الهزيمة بذلك التهديد، حتى يمكن للأجيال المقبلة أن تعيش في عالم أكثر أمنا وأكثر سلما.

والحاجة إلى مكافحة الاعتداءات الإرهابية بكل أنواعها تتيح لنا الفرصة لنؤكد بقوة من جديد الأهمية التي نوليها لتلك القيم التي هي حجر الزاوية للاتحاد الأوروبي والغالبية العظمى من المجتمع الدولي: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقانون الإنساني، وحكم القانون.

ونحن نعتقد أنه يجب بذل الجهود لمكافحة وبال الإرهاب مع الاحترام التام لقيمنا المشتركة. ولقد وضع الاتحاد الأوروبي في تشريعاته الداخلية لمكافحة الإرهاب معايير رفيعة المستوى لحماية حقوق الإنسان، تيسر التوافق الاجتماعي والتأُلب حول القضية.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب أينما كان ويؤيده. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مجددا الأولوية القصوى التي يوليها الاتحاد الأوروبي لتوقيع وتصديق كل الدول الأعضاء على اتفاقات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله. وأعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة أطراف الآن في الغالبية العظمى من تلك الاتفاقيات.

ونحن ندعم لجنة مكافحة الإرهاب بنفس القدر من التصميم والعزم. وقد وفرت اللجنة للمجتمع الدولي منذ إنشائها بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عن طريق عملها المستمر الثابت، أساسا قويا وقيِّما ومشتركا لمكافحة الإرهاب.

ويؤكد القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الحاجة إلى التعاون الوثيق بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الكفاح ضد الإرهاب. وكما ذكرنا في تقرير الاتحاد الأوروبي المقدم في اجتماع اللجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٦ آذار/مارس الماضي، فإن الاتحاد الأوروبي اتخذ طائفة واسعة من التدابير التشريعية والسياسية في كل المجالات التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد الرئيس، أود أيضا أن أثني على قيادتكم القديرة للجنة ونهجها المركز النشط إلى حد كبير، وأن أقول إننا نؤيدكم تأييدا قويا.

إن الاتحاد الأوروبي يعمل بتنسيق تام مع المنظمات والمحافل الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية داعما ومشاركا في العديد من أنشطة مكافحة الإرهاب التي يُضطلع بها ضمن هذه الأطر. والاتحاد الأوروبي يتعاون تعاونا نشطا مع الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب، ويحتفظ في الوقت ذاته بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، وبهدف إعطاء دعم كبير فعال لبلدان ثالثة في تنفيذ التزاماتها بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والالتزامات الدولية الأخرى، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية لتزويد تلك البلدان بمشروعات إضافية ومنظمة لتقديم المساعدة التقنية. وقد صممت هذه بالتحديد لتساعد بلدانا مختارة في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولا يزال الكفاح ضد تمويل الإرهاب أولوية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي. وقد زدنا جهودنا وفعاليتنا في هذا المجال، مركزين اهتمامنا على قطع التدفقات المالية وسائر أشكال الدعم للمنظمات الإرهابية. ونحن ملتزمون بتعزيز الإجراءات الداخلية بغية منع جماعات من الحصول على أموال موجهة إلى عمل الخير أو من تحويلها.

وجرى القيام بعمل آخر يتعلق بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية لمنع تمويل الإرهاب. والتشريع الذي يستهدف القاعدة وطالبان جرى استكماله عدة مرات حتى يتمشى مع التعديلات التي قررها لجنة مجلس الأمن للجزاءات المختصة، وأيضا مع الاستثناءات الواردة في القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢).

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجب توجيه اهتمام خاص إلى الروابط المحتملة بين الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات. وعلينا أن نكون واعين بأن المنظمات الإرهابية قد تستغل تدفقات المهاجرين لاختراق الحدود ونشر أعضائها لتنفيذ مخططاتها الإجرامية. وقد اتخذ المجلس قرارا محددا للتصدي لهذه المشاكل بتأكيد الحاجة إلى القيام بتحقيق متزامن.

ويعترف الاتحاد الأوروبي أيضا بدور شعبة منع الإرهاب التابعة لمركز منع الجريمة الدولية في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع الإرهاب وتقديم المشورة بشأن تنفيذ كل قرار ذي صلة من قراري مجلس الأمن وصكوك الأمم المتحدة القانونية لمكافحة الإرهاب.

وكما هو مذكور في الاستنتاجات التي توصل إليها المجلس الأوروبي في ثيسالونيكا، فإن الاتحاد الأوروبي يدرك تماما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وحصول إرهابيين على أسلحة دمار شامل أو مواد ذات صلة بها من شأنه أن يشكل تهديدا إضافيا للنظام الدولي بما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن السيطرة عليها.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة وضع استراتيجية متماسكة ، قبل نهاية العام، للتصدي لتهديد الانتشار، وبمواصلة وضع وتنفيذ خطة عمل للاتحاد الأوروبي كمسألة ذات أولوية. وستتمثل نقطة بدايتنا في إجراء تحليل شامل ومستكمل بانتظام لهذا التهديد. وسيسترشد نهجنا بالتزامنا بالتمسك بمعاهدات واتفاقات نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف وتنفيذها؛ وبدعمنا للمؤسسات المتعددة الأطراف المسؤولة، بالتحقق والامتثال لتلك المعاهدات؛ وبالتزامنا بإجراءات رقابة وطنية قوية على الصادرات ومنسقة على نطاق عالمي؛ وأخيرا، التزامنا بالتعاون مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين الذين يشاركوننا نفس الأهداف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لا يزال من الملاحظ بصورة متكررة، أن الإرهاب الدولي أصبح، فيما تتقدم التكنولوجيا وتستمر العولمة، تهديدا هائلا للسلم والأمن الدوليين، وذلك للأسباب التالية:

أولا، الإرهاب محاولة لتجسيد أهداف الإرهابيين بخلق رعب وخوف، وهو بالتالي يتعارض تماما مع غرض الأمم المتحدة الرئيسي، وهو إقامة عالم منصف ومناسب قائم على حكم القانون.

ثانيا، الإرهابيون لا يهددون العالم عن طريق الإرهاب نفسه فحسب، وإنما يعرضون للخطر أيضا تحقيق أي نظام حضاري بالاشتراك في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتصدير الأسلحة وتعزيز ذلك بغرض الحصول على الأموال والوسائل.

ثالثاً، بما أن مفهوم الردع يفتقر أساساً إلى الفعالية في منع الإرهاب، فإن اقتناء الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل إذا ما تحقق سيؤدي إلى الكارثة المروعة بشكل يفوق التصور التي تنجم عن استعمال هذه الأسلحة. ويجب علينا لذلك أن نتخذ إجراءات حازمة لمكافحة الإرهاب.

وقد وقعت سلسلة من الحوادث الإرهابية في الآونة الأخيرة في بلدان مثل باكستان وتونس وروسيا والفلبين والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. وما زال يتعين عمل الكثير، رغم ما بذله المجتمع الدولي من جهود هائلة حتى الآن. لذلك فإن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يُظهر جميع أعضاء المجتمع الدولي الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير حازمة لمكافحة الإرهاب وأن تكون لديهم القدرة على تنفيذها. أما عن مسألة الإرادة السياسية، فقد أعربت كثير من البلدان عن تصميمها فيما يتعلق بهذه المسألة في مناسبات عديدة، ولكن يلزم أيضاً أن تجعل تلك الدول لأقوالها مضموناً، وذلك باتخاذ إجراءات من قبيل الانضمام كأطراف في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالقدرة، تزداد أهمية توفير المساعدة للبلدان النامية على بناء القدرات، وتعرب اليابان عن تقديرها الشديد للمهمة التي تؤديها اللجنة بمثابة مركز لتبادل المعلومات في هذا الصدد. إذ تشكل المعلومات والمعارف المتراكمة من خلال مصفوفة المساعدات والرسائل المتبادلة بين اللجنة والدول الأعضاء أدوات بالغة النفع في تعزيز بناء القدرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ونرحب ببرنامج العمل الحالي لفترة الـ ٩٠ يوماً المقبلة، ونعرب عن عزمها على زيادة تعزيز هذه الجهود.

وقد أكّدت اليابان أكثر من مرة أن من الضروري في مكافحة الإرهاب، أولاً حرمان الإرهابيين من سبل ارتكاب الأعمال الإرهابية، وذلك بمنع تمويل الإرهاب وسد سبل الحصول على وثائق مزورة، من قبيل الجوازات، والأسلحة؛ وثانياً، حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن وكفالة ملاحقتهم قضائياً أو تسليمهم ليقدموا للمحاكمة؛ وثالثاً، التغلب على الضعف إزاء الإرهاب بتعزيز تدابير الأمن المحلية والقدرات في مجال إدارة الأزمات وعواقبها. وتأكدت أهمية هذه التدابير في خطة عمل مجموعة الثمانية التي اعتمدت خلال مؤتمر قمة الثمانية الذي عقد في إيفيان في شهر حزيران/يونيه. وقد أنشأت بلدان مجموعة الثمانية عملاً بخطة العمل فريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب لكي يساعد اللجنة، وشرع الفريق بالفعل في الاضطلاع بأنشطته. وتواصل اليابان بوصفها عضواً في مجموعة الثمانية والفريق تعاونها في أنشطة اللجنة.

كذلك تعجل اليابان ببذل الجهود للتعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب. ومما يدل على هذا التعاون المشاورات التي أجريت بين الاتحاد الروسي واليابان بشأن مكافحة الإرهاب يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه في موسكو؛ والإعلان المشترك لليابان وإندونيسيا بشأن مكافحة الإرهاب الدولي ، الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه؛ والبيان المشترك بين أستراليا واليابان بشأن التعاون على مكافحة الإرهاب الدولي، الصادر في الأسبوع الماضي، والتزامنا دائم بالعمل على بناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما عن طريق الجهود التعاونية المماثلة.

ومكافحة الإرهاب مهمة شاقة تتعلق بعدو خفي، ولكن كونه ''خفياً'' لا يعني أنه ''لا يهزم''. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهد شامل لإيجاد نظام عالمي يحول دون وقوع كافة أعمال الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، وأن أعرب عن تقديري لإدارة سلفكم لأعمال المجلس.

كذلك تود إسرائيل أن تعرب عن تقديرها لكم على إدارتكم للجنة مكافحة الإرهاب منذ توليتم رئاستها في

نيسان/أبريل الماضي. إذ تواصل اللجنة تحت قيادتكم اضطلاعها بدور قيادي في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي مساعدة الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومراقبة تنفيذه.

وتعلم إسرائيل، ربما خيراً من أي بلد آخر، أنه لا سلام مع الإرهاب، والتزامنا بالسلام هو ذاته الذي يلزمنا بالحرب على الإرهاب. وفي ضوء تجربتنا الفريدة، تقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لمواصلة تبادل ما لديها من معارف وخبرات، والتعاون في بذل الجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق ردنا الجماعي وتعزيزه، ولديها الرغبة في ذلك.

وقد دفعت التحديات الأمنية الجديدة بمكافحة الإرهاب إلى صدارة جدول الأعمال الدولي، ونحن الآن في مرحلة حرجة من إجراءاتنا المتخذة لتعزيز التعاون الدولي على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها. وقد أصبحت الحاجة الأساسية إلى مكافحة هذه المسألة الخطرة في الواقع مهمة توحد بيننا جميعاً بينما يواصل الإرهابيون العمل على تحقيق هدفهم المتمثل في زعزعة الاستقرار العالمي.

ففي شوارع نيويورك وواشنطن العاصمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي شوارع ممباسا بكينيا، وكراتشي بباكستان، وفي تل أبيب والقدس، شهدنا كيف يمكن أن تذكي رياح الكراهية والتحريض نيران الإرهاب، وتشعل جذوة العنف، وتترك جراحاً غائرة من الحزن على أسر الضحايا. فليس أي جزء من العالم بمنأى عن وبال هذا الخطر العالمي، هذا الوباء، الذي يزرعه الدعم والتخاذل والتواطؤ من قِبل بعض الأنظمة.

فنحن بحاجة إلى شراكة دولية، إلى إصرار مشترك وقصد متحد في مواجهة خطر يجعلنا جميعاً مستهدفين بأضراره. وتواجه كل دولة تسعى للسلام اليوم عدواً مشتركاً يتمثل في الإرهاب العالمي. وعلينا أن نجعل نصب أعيننا ما يلي: عندما تتعمد مهاجمة المدنيين فإنك تكون في حرب مع المجتمع الدولي بأسره. وأي شيء أقل من التعاون الكامل من جانب جميع الدول في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب أمر غير مقبول. فالخيار الأخلاقي الوحيد أمامنا هو أنه لا تسامح مع الإرهاب.

وتتمثل أضعف حلقة في سلسلة مكافحتنا للإرهاب في تلك النظم التي لديها القدرة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد للنشاط الإرهابي على أرضها ولكنها تفتقر إلى الرغبة في ذلك، في الأنظمة التي تغض الطرف عن استمرار الاتجار بالأسلحة والتمويل والتجنيد تحقيقاً لأغراضها الخاصة. فليس للأنظمة أن تعلن تأييدها للسلام بينما تتغاضى سراً عن الإرهاب. ويجب أن نسائل الدول عن الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الإرهابيون العاملون من داخل أقاليمها.

وعلى غرار ذلك، تماماً كما أن الدول لا يمكن أن تتسامح مع ممارسة الإرهاب داخل حدودها، لا يمكن أن يُنتظر من الدول أن تغض الطرف عندما يتعرض مواطنوها للهجوم. فليس للدول الحق في أن تحمي مواطنيها من خطر الإرهاب فحسب، بل إن هذا من واجبها أيضاً. وليست لدينا مسؤولية أكبر من هذه المسؤولية.

وقد أتاح تجدد قوتنا في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر والتغيرات الاستراتيجية التي طرأت على المسرح الدولي فرصة لمتابعة السلام والتحول الديمقراطي والاستئصال الكامل للإرهاب. ولا يجب أن تضيع تلك الفرصة. وفي الشرق الأوسط، وهو جزء من العالم كان للإرهاب فيه آثار مدمرة، توجد فرصة حقيقية لحدوث تحسينات ملحوظة في الحالة الأمنية الدولية، ولكننا يجب أن نكون في غاية الحزم ويجب ألا نقبل بالحلول الوسط في حربنا لاستئصال سلاح الإرهاب.

ولا يمكن أن يوجد وقف حقيقي لإطلاق النار بين منظمات ملتزمة بقتل الأبرياء سعياً لتحقيق برامج أصولية. وليس الوعد بوقف تلك الهجمات تنازلاً يُستخدم ورقة للمساومة في المفاوضات. فالإرهاب دائماً غير مشروع، ولا يمكننا أن نضفي المشروعية على هذه التكتيكات البغيضة أو أن نمنح هذه المنظمات فرصة لإعادة تجميع صفوفها تحت حماية غلاف من الألفاظ الجوفاء. فليست اتفاقات وقف إطلاق النار غاية في ذاها ولا يمكن أن يستعاض بها قط عن تفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب وفقاً للالتزامات الدولية.

ولكن الوقت أمامنا ليس طويلا إذ نواجه هذا الخطر الداهم. والممثل الهزلي اليهودي - الأمريكي المرموق ميلتون بيرلي قال ذات يوم، ''اللجنة هي مجموعة من الأشخاص تحافظ على الدقائق وتبدد الساعات''. وينبغي ألا نكون مثل هذه اللجنة. ويجب أن نكون منطلقاً للعمل. وبينما نتداول الآن، تتعرض أرواح بريئة للخطر. وإسرائيل ترحب بجهودكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب بغية تحويلها إلى أداة تنفيذية لمكافحة هذا الخطر بصورة أفضل، ونحن مستعدون لتوسيع أنشطتنا الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز الإرادة السياسية والقدرات العملية في الميدان تحقيقا لذلك الغرض.

إن الإرهاب يترعرع في بنية عنكبوتية متشابكة من الشر، وقد حان الوقت لتفكيك تلك الشبكة المُتَعَدِّية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لمنع الهجمات الإرهابية بغية تحقيق الاستقرار بشكل مباشر وبناء السلام في الأمد الطويل. وفي الأمد القصير، علينا أن نعمل من أجل إغلاق قنوات التمويل الرسمية وغير الرسمية، ووضع حد لغسل الأموال والمخدرات، ومنع الوصول إلى الأسلحة غير المشروعة، ونزع الصفة الشرعية عن تلك الأنظمة التي توفر مأوى آمن للإرهابيين. ومن غير المقبول أن بعض الدول تواصل التمتع بثمار الشرعية الدولية بينما تتابع بصورة نشطة سياسات ترمي إلى تقويض السلام والاستقرار. وكما ذكرنا من قبل، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي أن يبذل مجتمع مكافحة الإرهاب جهداً أكبر في مكافحة البنية التعليمية الأساسية التي تولد التحريض على الكراهية والعنف. ويجب أن نتأكد من أن المعلومات في وسائط الإعلام وفي المؤسسات التعليمية والدينية والسياسية تستخدم لتعزيز التقدم والتسامح والمعرفة والتفاهم، لا أن تستخدم كأداة لتقويض ذلك.

وما من طفل يولد يريد أن يكون مهاجماً انتحارياً. فالإرهاب ليس وليد اللحظة ولا هو بالأمر العارض، بل إنه ينمو بمرور الزمن. وإذا تركنا تعليم أجيالنا المقبلة في أيدٍ غير مسؤولة، نكون بذلك قد بذرنا بذور الدمار بينما نخوض حربا ضد الإرهاب في مجالات أخرى. وما لم يتم القضاء على التحريض، سيكون من المتعذر الابتعاد عن الإرهاب وأعمال العنف والسير على طريق الحوار وبناء مستقبل أفضل.

وبعد تفكيك شبكة الكراهية، يجب وقف الإرهابيين أنفسهم وتقديمهم إلى العدالة. ولقد قال راف مونا في التلمود، ''لدى تحقيق العدالة تبرز الحقيقة ويحل السلام. وأينما كانت هناك عدالة، كان هناك سلام''. ويجب نزع سلاح الإرهابيين بيد المجتمع الدولي القوية، وبقوة الوضوح المعنوي، يجب تسمية الإرهابيين ومناصريهم والتشهير بهم. ولن نشهد نهاية للإرهاب ما لم نلاحق الإرهابيين. وإذا لاحقنا الإرهابيين ومناصريهم بدون التصدي لهياكل وأسس الشر، عندئذ لن نحقق السلم والتعايش الحقيقيين أبداً.

إن تحدي مكافحة الإرهاب عظيم بصورة خاصة لأن الإرهابيين ماهرون في استعمال قدرتهم على استنباط أساليب إبداعية جديدة، وفي استغلال تقنيات لتحقيق أهدافهم. وتهديد جديد واحد ينبغي أن يكون باعثا على

جزء كل من يسافر على متن طائرة تجارية. والتهديد المروع الذي تشكله نظم الدفاع الجوي المحمولة - والمعروفة أيضا باسم مانباد - تتطلب كذلك تعاونا وتنسيقا مكثفين من المجتمع الدولي المناهض للإرهاب. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدان قرار مجلس الأمن ١٤٥٠ (٢٠٠٢) بأشد العبارات الهجوم الإرهابي بالقنابل على طائرة تابعة لشركة أركيا الإسرائيلية في كينيا. أما التحذيرات التي تبعت ذلك حيال هجمات مخطط لها تستعمل فيها قذائف أرض/جو تطلق من الكتف قادرة على تدمير طائرة مدنية على ارتفاعات منخفضة، تؤكد على ضرورة أن تتخذ الدول إجراء عاجلا لكبح انتشار تلك الأسلحة وإمكانية حصول مجموعات الإرهابيين عليها. وفيما تنظر لجنة مكافحة الإرهاب في العمل الذي قامت به خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وفي تعزيز برنامج عملها للمستقبل القريب، فإن إسرائيل تقترح بقوة مضاعفة الجهود المبذولة لمكافحة التهديد الناجم عن الأسلحة المحمولة كتفا - عن طريق تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب وتقليل خطر الانتشار.

إن أمننا الدولي يتوقف كذلك على التهديد بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وذلك الكابوس المروع أصبح من الممكن تخيله اليوم أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى. وإن تنفيذ المبادرات لوقف نقل هذه الأسلحة وانتشارها بشكل غير مشروع ووضع معايير لتصديرها واستيرادها سيوفر ضمانات للتأكد من أنه ما من سلاح أيا كان حجمه أو مداه يمكن أن يُزَوَّد به عملاء قد ينقلونه بدورهم إلى إرهابيين. وإسرائيل قد أعربت في العديد من المناسبات عن قلقها المتزايد من أن مثل هذه المعاملات التجارية يمكن أن تفضي إلى مشاكل إنسانية ضخمة وقد يكون لها أثر لا يوصف على كل مستويات المجتمع. وبالنسبة لإسرائيل، من البديهي أن الكفاح الدولي ضد الإرهاب لابد أن يبدأ في الداخل: ولا يمكن أن ينجح إلا إذا التزمت كل دولة بمفردها التزاماً مخلصاً بالحيلولة دون حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة المضادة للطائرات المحمولة كتفا والأسلحة الأخرى. وذلك أمر حيوي للأمن الدولي كما أنه حيوي لمستقبلنا.

والإرهاب لا يدمر من يمارسونه فحسب، بل إنه في نهاية المطاف يدمر الأبرياء في المجتمع. والفقر لا يولد الإرهاب؛ بل إن الإرهاب هو الذي يولد الفقر وعدم الاستقرار. ولكن بالقضاء على هذا التهديد، يمكن أن تتفتح أحلك أركان العالم على الأمل في مستقبل أفضل. والمجتمع الذي يتحرر من أغلال الإرهاب والحكم الديكتاتوري يمكن أن يزدهر وأن يعيش في سلام مع جيرانه. ويحدونا الأمل أنه عندما يلتزم المجتمع الدولي التزاماً ثابتاً بوضع حد للعنف والتحريض المقيت ومكافحة الإرهاب حيثما يترعرع، سيمكننا أن نحقق ذلك الحلم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أعرب عن تهنئتي لكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. وإذ أتكلم أمام المجلس للمرة الأولى منذ اعتمادي رسميا لدي الأمم المتحدة - يوم الجمعة الماضي تحديداً - يمكنني أن أؤكد لكم أن وفد بلادي سيواصل دعمه الكامل والفعال للمجلس.

في ضوء التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب، تعتقد حكومة بلادي بأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قد اكتسى أهمية متجددة بوصفه إطاراً ملزما قانوناً وقابلاً للتطبيق عالمياً. وبالنظر إلى الطابع العالمي للتهديدات الإرهابية، فإننا نُقدر الدور الحيوي للجنة مكافحة الإرهاب في ضمان التأهب الوطني لمكافحة الإرهاب لكل عضو من

أعضاء المجتمع الدولي. وقد أثبتت اللجنة كفاءتها المشهودة في التصدي للحلقات الضعيفة في جهودنا الموحدة لمنع الإرهاب ومكافحته.

أنتقل الآن إلى برنامج العمل ربع السنوي الأخير للجنة (S/2003/710). وإذ نؤيد برنامج العمل هذا تأييداً تاماً، تود جمهورية كوريا أن تتشاطر بعض ملاحظاتها.

أولا، نلاحظ أن لجنة مكافحة الإرهاب قد تلقت بالفعل تقارير وطنية من جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١. ولئن كان ذلك قد تأخر طويلاً، إلا أنه تطور نرحب به بكل تأكيد. ولأن التقارير تتفاوت تفاوتا شديدا من حيث مراحلها وأوجه تركيزها، نعتقد أنه لا بد من دراسة متأنية لوقائع قطرية محددة. ومن جهتها، فقد قدمت جمهورية كوريا تقريرها الثالث للجنة مكافحة الإرهاب في شهر أيار/مايو الماضي.

ثانيا، تشيد حكومة بلادي بالتقدم المحرز في الجوانب القانونية والتشريعية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا حاليا عضو في ١٠ من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب. وإذ وقعنا بالفعل على الاثنتين المتبقيتين، فإننا بصدد تعجيل عملية سن التشريع الداخلي اللازم للتصديق المبكر، وذلك قبل نهاية هذا العام على الأرجح.

وختاما، فقد أبدت حكومة بلادي اهتمامها بمسألة المساعدة، وذلك في اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب المعقود في نيسان/أبريل. ويسرني أن أبلغ المجلس بأننا بدأنا في تقديم برامج للتدريب على أمن المطارات والموانئ والخدمات الجمركية. كما أننا نخطط لتنظيم دورات تدريبية في مجال الإرهاب الحاسوبي خلال الأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بيرو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دويغ (بيرو) (تكلم بالاسبانية): تتشرف بيرو بأن تتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو وهي: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنـزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي بالذات بيرو.

ترحب مجموعة ريو بجلسة مجلس الأمن المفتوحة هذه بشأن تقرير لجنة مكافحة الإرهاب، ومرة أخرى، تعيد تأكيد شجبها للإرهاب ودعمها لعمل اللجنة.

ومنذ الجلسة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع، وهي الجلسة التي عقدت في ٤ نيسان/أبريل، حدث تطوران إقليميان تود المجموعة أن تشدد عليهما، لأنهما تؤكدان تقدم التزام دولنا بمكافحة الإرهاب.

التطور الأول كان إعلان رؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو، الذي صدر خلال مؤتمر القمة السنوي السابع عشر، المنعقد في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو في كوسكو، بيرو، وهو المؤتمر الذي أكد فيه الرؤساء أقوى إدانتهم للإرهاب، الذي يمثل تهديدا للسلام والأمن، وللإنفاذ الفعال لحقوق جميع الأشخاص وللاستقرار الديمقراطي. وبالمثل، أكدوا الحاجة إلى مواصلة العمل على مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالمشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات والجرائم المتصلة بها، كما أنهم شددوا على حقيقة أن مكافحة الإرهاب ينبغي القيام بها مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ولحقوق الإنسان.

وفي ذلـك السـياق، حـدد رؤسـاء الـدول أو الحكومـات، فيمـا أصبـح يعـرف بتوافـق آراء كوسـكو، الإجـراءات التاليـة: تعزيـز التعـاون، عمـلا بـالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فيما بين سلطاتنا في مكافحة الإرهـاب وعلاقتـه بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة، مع زيادة تبادل المعلومات بهدف منع الأعمال الإرهابية وقمع تمويلها.

أما التطور الثاني فقد كـان دخـول اتفاقيـة البلـدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب حيز النفاذ، في ١٠ تموز/يوليه. وكـان ذلـك الصـك المتعـدد الأطـراف قـد اعتمدتـه الـدول الأعضـاء في منظمـة الـدول الأمريكيـة في حزيـران/ يونيه ٢٠٠٢. ودخوله حيز النفاذ يلزم الدول التي صدقت عليه بالفعل بمنع تمويل الإرهـاب ومكافحته والقضـاء عليـه وبالتعاون بصورة فعالة بـين بعضـها البعـض لمكافحـة تلـك الآفة.

إن هذين التطورين يسلطان الضوء على حقيقـة أن السياسات التي ما فتئت بلدان المنطقة تطورها خلال عـدد من الأعوام مستمرة ويجري تكثيفها، مثلما يدرك ذلك مجلس الأمن وتأييد بلدننا الثابت لعمـل لجنة مكافحة الإرهـاب هـو نتيجة لتلك السياسات. فقد أرسلت كل الدول الأعضاء في مجموعة ريو تقريريها الأولين إلى اللجنة. وحتى الآن، سلـم بعض الأعضاء بالفعل تقاريرهم التفسيرية الثالثة بنـاء علـى طلب اللجنة، بينما يعد أعضاء آخرون تقاريرهم.

وتسـهم هـذه التقـارير الوطنيـة لعمـل اللجنـة في مسـاعيها الهامـة لمواءمـة وتنفيـذ تدابـير مكافحـة الإرهـاب ولإنشاء آليات عملية للتعاون الـدولي بغيـة مكافحـة ذلـك النشاط الإجرامي. ويستمر هذا العمل من خلال التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو عمل لا غنى عنه إذا أريد للمجتمع الدولي أن يجابه التهديدات الإرهابية والجرائم المتصلـة بهـا بالشـجاعة المطلوبـة والاحـترام المطلـق لسـيادة القانون. وفي هذا السياق، نؤيد التطبيق الفعال لبرنـامج عمـل الأمـم المتحـدة لمنـع الاتجار غـير المشروع بالأسـلحة الصغـيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتسلط مجموعة ريو الضوء على حقيقة أنه ينبغـي للجنة، في برنامج عملها الثامن، أن تواصل العمل على تحديد متطلبـات البلـدان مـن المسـاعدة والتعـاون؛ وإنشـاء شـبكة معلومات عالمية لمكافحة الإرهاب وتحديث الموقع الإلكتروني للجنـة؛ وتشـجيع المشـاركة العالميـة في الاتفاقيـات والبروتوكولات الدولية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهـاب. وفي ذلك الصدد، تعرب مجموعة ريو مرة أخرى عن رغبتها في استكمال تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحـة الإرهـاب، كما يحدونا الأمل في أن يصبح إبرام اتفاقية عامة لمكافحـة الإرهـاب أمـرا واقعـا قريبـا. وتـأمل أن يتحقـق نجـاح مماثل فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية بشـأن قمـع أعمـال الإرهـاب النـووي، واستعراض اتفاقية الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة بشأن الحماية المادية للمواد النووية.

وأخيرا، تعرب مجموعة ريو عن ارتياحها إزاء حقيقة أن اجتمـاع اللجنة القـادم مـع المنظمـات الدوليـة والإقليميـة ودون الإقليمية سيعقد، كما بينتم السيد الرئيس، في تشرين الأول/أكتوبر في مقر رئاسة منظمة الـدول الأمريكيـة، بنـاء على اقتراح لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهـاب. وإننـا على ثقـة بـأن ذلـك الاجتمـاع سييسـر المتابعـة، ممـا يعمـق ويوسع مجالات التعاون بين المنظمات الدولية والإقليميـة في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوكرانيـا. أدعـوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر وفد إسبانيا على تنظيمه المناقشة التي نجريها اليوم وتوفير فرصة لحكومتي كي تعرض آراءها بشأن هذا الموضوع، الذي له أهمية خاصة بالنسبة إلينا جميعا. وأود أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، على الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمتموها بشأن أنشطة اللجنة وعلى إشراككم لنا في خططكم وعملكم في المستقبل.

إن مسألة مكافحة الإرهاب ما زالت من أعلى الأولويات في جدول أعمال المجتمع الدولي وهذه المنظمة. ونظرا لأن التهديد الرئيسي للسلام والأمن الدوليين يقتضي إجراءات مستمرة وطويلة الأجل وعالمية، فما زال مجلس الأمن يضطلع بدور محوري في تيسير التعاون بين الحكومات في مكافحة الإرهاب.

ولقد وضع مجلس الأمن الإطار اللازم من أجل التصدي العالمي للإرهاب الدولي وتعزيز إمكانية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن المهم الآن أن يتم تحسين القدرات التشريعية والآلية والتنفيذية لكل دولة لكي تحقق نتائج ملموسة في مكافحة هذه الآفة. وتقع على عاتق كل حكومة مسؤولية تحليل قدرات مكافحة الإرهاب وتحديد مجالات التحسين. ويجب أن تضمن كل دولة التنفيذ التام والمستمر لجميع قرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

إن لجنة مكافحة الإرهاب قد أقامت حوارا بناء مع الدول الأعضاء في مجال وضع التشريعات الوطنية ومكافحة تمويل الإرهاب. ويقدر وفد أوكرانيا تقديرا كبيرا جهود اللجنة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة، والشفافية والتعاون مع جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال إرسال اللجنة لمعلومات منتظمة عن أنشطتها. وفي رأينا، سيكون جديرا بالاهتمام أن تنظر اللجنة، بمشاركة خبرائها ذوي المؤهلات الرفيعة، في عقد اجتماع مع الدول الأعضاء لمناقشة الصعوبات أو المشاكل التي يواجهها تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما ينعكس ذلك في التقارير الوطنية التي قدمت إلى اللجنة.

ومن بين إنجازات اللجنة التي أوجزها الرئيس، أود التركيز على جهودها الهادفة إلى توفير كل ما يمكن من مساعدة للتحالف المتعدد الجنسيات المناهض للإرهاب، عن طريق تعزيز قدرات المنظمات والمجموعات الإقليمية. ولقد برهن اجتماع المجلس في ١٦ آذار/مارس مع ممثلي هذه المنظمات عن الإمكانات الضخمة المتاحة في هذا المضمار. وإننا نرحب بفكرة عقد اجتماع آخر في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في مقر منظمة الدول الأمريكية. وسوف يعود التبادل المنتظم للآراء والمعلومات بين ممثلي المنظمات في مختلف المحافل بفائدة أكيدة على النضال العالمي من أجل مكافحة الإرهاب.

إن الإرهابيين يستخدمون وسائل حديثة ومتطورة في ارتكاب أعمالهم الشائنة. وبوسع المرء أن يتخيل العواقب التي يمكن أن تنجم في حال قُيِّض لهؤلاء الاستيلاء على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت هذه الأسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية. وتتفق أوكرانيا مع العديد من الوفود التي ذكرت أن المشاكل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها ينبغي أن تولى أولوية خاصة. لذا، أرحب بالجهود التي بذلتها اللجنة من أجل معالجة هذا الشاغل، إذ عقدت اجتماعا في ١٥ أيار/مايو مع ممثلي الوكالات المتخصصة التي تُعنى بتلك المسائل المحددة.

وفي الواقع، علينا أن نحرم الإرهابيين من كافة الوسائل التي تلزمهم لتنفيذ أنشطتهم. وفي ذلك الصدد، أود لفت عناية المجلس إلى مسألة أخرى تتعلق بالتجارة غير

المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي مسألة سبق لممثل المكسيك أن أتى على ذكرها. لقد تم بذل جهود عديدة على الصعيد العالمي في سبيل مكافحة هذا النشاط غير القانوني المرتبط مباشرة بالاتجار بالمخدرات وبالجريمة المنظمة العابرة للحدود وبالإرهاب. وفي الوقت نفسه، وعلى نحو ما يتبين بوضوح في تقرير فريق الرصد المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١)،

> ”إن القاعدة وطالبان والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما لا تزال قادرة على حيازة كميات كافية من الأسلحة والمتفجرات أينما تحتاجها وعندما تحتاجها.“ (S/2003/669، الفقرة ٨٩)

من هنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر نشاطا في منع نقل تلك الأسلحة إلى المجرمين والإرهابيين وضمان عدم تحويلها لأغراض التجارة غير المشروعة.

لقد دأبت أوكرانيا بثبات على دعم الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل استئصال شأفة الإرهاب. واستحدث بلدي نظاما وطنيا شاملا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واعتمدت الفرخوفنا رادا، وهي البرلمان الأوكراني، في آذار/مارس الفائت قانونا لمكافحة الإرهاب.

وتعمل أوكرانيا أيضا، بوصفها طرفا في جميع الصكوك الدولية الشاملة الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، على تعزيز التعاون من أجل مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أقر مجلس الوزراء الأوكراني اتفاقا بشأن التعاون بين الدول المشاركة في مجموعة غوام، وهي أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهما من أنواع الجرائم الخطيرة. وأعادت الدول المشاركة، خلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في تموز/يوليه في يالطا، أوكرانيا، تأكيد مواقفها الحازمة بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب وسواها من التحديات التي تواجه الأمن الدولي.

دعوني أشدد على أن كسب المعركة ضد الإرهاب سوف ينطوي على التزام طويل الأجل. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد، سيدي الرئيس، بما بذلتموه بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب وأعضاء لجنتكم من جهود متفانية وما حققتموه من إنجازات جديرة بالثناء. إن العمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب يشكل إسهاما عظيما في الجهود المشتركة التي نبذلها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم نيابة عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا وميانمار.

اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بغية استعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر الثلاثة الأخيرة. ونود أيضا أن نشيد بالسفير إينوثنثيو آرياس الذي برهن عن قيادة فعالة في إدارة شؤون لجنة مكافحة الإرهاب، ونود كذلك أن نشكر نواب الرئيس وأعضاء اللجنة والخبراء المعنيين كافة على ما بذلوه من تفان ومن جهد حثيث.

إننا نحيط علما ببرنامج عمل اللجنة الثامن لفترة الأيام التسعين الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونحن على يقين من أن هذا البرنامج سيواصل تعزيز فعالية تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذناها.

وفي ذلك الصدد، تؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الدول التي تطلب المعونة

في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤكد مرة أخرى أيضا أهمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات إزاء الدول التي تحتاج إلى مساعدة، بما في ذلك دول منطقة جنوب شرقي آسيا.

وأود هنا أن استكمل ذكر الجهود التي تواصل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بذلها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي.

إن الرابطة تواصل إدانة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. وإننا نشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ونرفض أي محاولة للربط بين الإرهاب وبين أي دين أو عرق أو جنسية أو مجموعة عرقية. وقد أعدنا تأكيد هذا الموقف خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في بنوم بنه في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. فقد أعرب وزراء خارجية الرابطة خلال ذلك الاجتماع عن ارتياحهم للتدابير المتخذة حاليا لمكافحة الإرهاب، واستعرضوا التعاون المكثف القائم بين الدول الأعضاء على نحو سهَّل توقيف الأشخاص الضالعين في أنشطة إرهابية وساعد على منع وقوع الأعمال الإرهابية. وفي حين أعاد وزراء خارجية دول الرابطة تأكيد تصميم بلدان منطقتهم على السعي من أجل تنفيذ مقاصد الإعلان المتعلق بالإرهاب، الصادر عن مؤتمر القمة الثامن الذي عقدته الرابطة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أكدوا أيضا التزامهم بمواصلة العمل مع سلطات إنفاذ القانون في دول الرابطة على تنفيذ التدابير المحددة المبينة في إعلان الرابطة المتعلق بالعمل المشترك من أجل مكافحة الإرهاب، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وكذلك في برنامج العمل الذي أقره الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقدته الرابطة بشأن الإرهاب في أيار/مايو ٢٠٠٢.

علاوة على ذلك، رحب وزراء خارجية الرابطة، في سياق زيادة فعالية مكافحة الإرهاب العالمي، بالجهود المبذولة في التعاون مع المجتمع الدولي، مؤكدين تصميمهم على زيادة هذا التعاون. ورحب الوزراء أيضا بنتائج المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الإرهاب وبالانتعاش السياحي، الذي عقد في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي عُقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ والاجتماع الذي يتخلل الدورات المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، الذي عُقد في إطار المحفل الإقليمي للرابطة في كارامبوناي، ماليزيا، في آذار/مارس ٢٠٠٣.

إضافة إلى ذلك، تم في مناسبات عدة التطرق إلى مسألة الجريمة العابرة للحدود. وأقر وزراء الخارجية بالنتائج الناجحة لاجتماع كبار المسؤولين بشأن الجريمة العابرة للحدود، وكذلك لأول اجتماعين لكبار المسؤولين بشأن الجريمة العابرة للحدود عقدا في هانوي مع الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه. كذلك، أكد الاجتماع الخامس لوزراء العدل التابعين لبلدان الرابطة، الذي عُقد في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أهمية تعزيز أوجه الترابط مع الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة العابرة للحدود، وتوفير الدعم لهذا الاجتماع في مجال منع الجريمة العابرة للحدود ومكافحتها. وسوف يعقد الاجتماع الوزاري المقبل لبلدان الرابطة في بانكوك في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتطلع قدما نحو تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. ومن ثم تشدد على أهمية تنفيذ التعهدات والالتزامات الواردة في الإعلان المشترك بين المنتدى والولايات المتحدة، الموقَّع في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وكذلك الإعلان المشترك بين آسيا والمنتدى، الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والإعلان المشترك بين

المنتدى والاتحاد الأوروبي، الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وتسليما بضرورة وضع تدابير جديدة من أجل التعاون الفعال عبر الحدود لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود الوطنية، فقد جرى تنظيم اجتماع للمدعين العامين من البلدان المهتمة في المنطقة، وذلك في مدينة كوتا كينابال، بماليزيا، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، لمناقشة الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون على التصدي لهذه المسائل الإجرامية.

وبالإضافة إلى المبادرات الإقليمية التي ذكرها من فوري، فإن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ما برح يلعب دورا رئيسيا في تعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب بين المشاركين في المنتدى الإقليمي، كما تجسد ذلك في المناقشات الرفيعة المستوى، وفي سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي جرى تنظيمها تحت رعايته.

لذلك فإن المنتدى الإقليمي، بغية التنسيق وزيادة التركيز على جهود مكافحة الإرهاب، قام بتنظيم اجتماع فيما بين الدورات بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية للمرة الأولى في مدينة كارامبوناي، بماليزيا، في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، وقد تمخض الاجتماع عن بيان بشأن تعاون المنتدى الإقليمي فيما يتعلق بأعمال مكافحة الإرهاب المتصلة بأمن الحدود، والذي تضمن العديد من التدابير المحددة والتعاونية من أجل تعزيز الأمن على حدودها. وقد اعتمد البيان الاجتماع الإقليمي العاشر للمنتدى الذي انعقد في بنوم بنه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

إن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ما برح ملتزما التزاما كاملا بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين المشتركين من أعضاء المنتدى. وإذ يشعر المنتدى بالامتنان للنتيجة التي تأتت من اجتماع ما بين الدورات المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، فإنه وافق على أن يواصل اجتماع ما بين الدورات عمله، ورحب بالعرض الذي تقدمت به الفلبين وروسيا لاستضافة الاجتماع في دورته في العام المقبل.

ويرحب وزراء خارجية المنتدى بإنشاء المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا في مدينة كوالالمبور من أجل مكافحة الإرهاب والذي تم افتتاحه رسميا في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وانصب تركيز المركز على خلق الوعي العام من خلال المؤتمرات والندوات وبرامج التعليم المستدامة والتدريب على التدابير المتعلقة بالإرهاب ومكافحة الإرهاب، وكذلك على تدبر النتائج التي تتأتى بعد مرحلة انتهاء الإرهاب، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالحرب الكيميائية والنووية والبيولوجية.

وفي الختام، يكرر المنتدى تأييده لعمل لجنة مكافحة الإرهاب والتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ويرحب المنتدى بإتاحة الفرصة للاشتراك في اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب التي تعقد في المستقبل بغية عرض آخر ما يستجد بشأن التقدم المحرز في المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا للإدلاء ببيانه.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بوصفي سفيرا جديدا لأوغندا لدى الأمم المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كذلك أهنئكم على قيادتكم الحكيمة للجنة مكافحة الإرهاب.

مـن هـو الإرهـابي؟ إن الإرهـابي في رأيـي شـخص يسـتخدم العنـف دون تمييـز، بحيـث لا يفـرق بـين القـوات المسلحة والمدنيين ولا يفرق بين المقاتلين وغير المقاتلين.

إن الإرهـاب بجميع مظاهره قد أصبـح يمثـل تهديـدا لرفاه البشرية. وهـو لا يعـرف حـدودا. ومـن السـذاجة الظـن بأن المرء لا يتأثر تأثيرا مباشرا بأعمـال الإرهـاب في بلـد آخـر لأن ذلـك البلـد بعيـد مـن حـدود بلـد ذلـك المـرء. إذ أن الإرهاب يطفح إلى الخارج. وهو يؤثر على السياحة. ويأخذ الاقتصاد اتجاها هابطا. وتفقد الناس وظائفها. والطاقات التي من شأنها أن تستخدم للنهوض بالعلم والتكنولوجيا من أجـل منفعة البشرية يجري بـدلا من ذلـك تحويلـها نحـو اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب.

لذلـك ينبغـي لجميع البلـدان أن تحشـد جـهودها مـن أجـل مكافحـة شـر الإرهــاب. ويمكـن اسـتخدام طائفـة مـن التقنيـات في هـذا الكفـاح، مثـل: التعليـم، على سـبيل المثـال، يمكـن أن ينـوّر مـن يمكـن أن يصبحـوا إرهـابيين بـأن تنفيـذ التفجيرات الانتحارية لـن يفضـي بهـم إلى الجنـة. بـل الأعمـال الطيبـة هـي الـتي تفضـي إلى الجنـة. وفي هـذا الصـدد، يمكـن للزعماء الدينيين في العالم القيام بدور إيجابي. ولكـن في بعـض الظـروف ربمـا يكـون مـن الضـروري اللجـوء إلى القـوة في التعامل مع الإرهابيين ومؤيديـهم سـواء كـانوا مـن الأفـراد أو البلدان.

ونحن في أوغندا شهدنا إرهابا من نوع مرعـب. فقـد قامت مجموعة من الإرهـابيين بقيـادة جوزيـف كـوني بـترويع الجزء الشمالي من أوغندا لفترة طويلة. فمنـذ عـام ١٩٨٦ تم خطـف مـا مجموعـه ٢٥ ٠٠٠ طفـل. وجـرى تشـويههم. وجرى اغتصاب النساء والبنات. وفي بعض الأحيان تم طبخ وأكـل البشـر. وقبـل بضعـة أيـام فقـط قـام هـؤلاء الإرهـابيون بإغراق ٤٥ طفلا. وفي أحيان كثيرة يتخذ هـؤلاء الإرهـابيون قواعدهم وملاذهم في البلدان المجاورة. ويجـب أن تـدرك تلـك البلدان أن إيواء الإرهابيين لا يخدم أي مصلحة. لذلـك يتعـين على المجتمع الدولي مساءلتها. ونحن ندعو إلى التعـاون الـدولي للقضـاء علـى هـذا الشـر. ونهيـب بمجلـس الأمـن بوجـه الخصوص وبالمجتمع الدولي بشكل عـام لتوفـير المـوارد اللازمـة لتفكيـك تلـك القواعـد أينمـا وجـدت. فـهؤلاء الإرهـابيون ليسـت لديهـم أي خطـة سياسـية أكـثر مـن ارتكـاب أعمـال بربرية بدائية.

وفي الكفاح ضد الإرهاب ينبغي لنا أيضا أن نفحص الأسباب الكامنة وراء ذلك. وفي حين أن الفقـر في حـد ذاتـه ليس سببا يحمل الأفراد على اللجوء إلى الإرهـاب، فإنـه ربمـا يوفـر البيئـة الـتي يزدهـر فيـها الإرهـاب. حيـث أن اسـتئصال شأفة الفقر كمـا ورد في الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، يجـب أن تتجلى بوضـوح في الكفـاح ضـد الإرهـاب. فـالحكم الصـالح وسـيادة القـانون وتوفـير الحريـات الأساسـية ينبغـي أن تكـون هـي الأهـداف الـتي تسـعى إليـها البلـدان، وأن تنفذهـا بحيـث لا تكـون هنـاك ذريعـة للنـاس للجـوء إلى العنـف بسـبب حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

إن الخطر الذي تشكله الأعمال الإرهابية على السـلم والأمـن الدوليـين خطـر حقيقـي. وينبغـي للـدول الأعضـاء أن تعمل معا للقضاء على ذلـك الخطـر. وسـوف تواصـل أوغنـدا تأييدها لمجلس الأمـن، وبخاصـة عمـل لجنـة مكافحـة الإرهـاب والمجتمـع الـدولي في سـبيل مكافحـة الإرهــاب وهزيمتـه في أي شكل يتخذه أو أي قناع يختفي وراءه.

إننا في أوغندا بصدد وضع آليات لمكافحة الإرهـاب وبحاجـة إلى المسـاعدة الفنيـة والماليـة لتنفيـذ وتعزيـز تلـك الآليات.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): الآن أعطي الكلمة لممثـل كولومبيا للإدلاء ببيانه.

السيد خيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): تؤيد كولومبيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وكذلك نشكر سفير مملكة اسبانيا، إنونوسنسيو أرياس، على تقديم تقريره الأول بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

وبينما نقر بالتقدم الذي تم إحرازه في برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال برنامج عملها الثامن، قررت حكومة كولومبيا أن تتكلم في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن لأنها ترى أنه يتوجب على اللجنة والمجلس أخذ زمام مبادرات أخرى تتعلق بهذه المسألة.

ولقد أثار رئيس حكومة اسبانيا، خوسيه ماريا أسنار، بعضا من ذلك أمام المجلس في ٦ أيار/مايو. ونود التأكيد أولا وقبل كل شيء على حقيقة أن جميع أنواع الإرهاب تشكل ظاهرة واحدة، أياً كان الشكل أو المظهر الذي قد تبدو فيه، وأنها جميعا، سواء كانت محلية أو دولية، يجب رفضها ومحاربتها بنفس الدرجة وبنفس العزيمة. ولا يمكن للأمور أن تكون خلاف ذلك، لأن هذه الظاهرة تمثل تحديا للمبادئ الديمقراطية المتمثلة في احترام الحياة والحريات الأساسية للإنسان، وهي مبادئ تعتز بها شعوبنا وهذه المنظمة اعتزازا كبيرا.

علاوة على ذلك، يمكن لكل نوع من أنواع الإرهاب أن يصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب ألا ننسى أن اغتيال الأرشيدوق فرانتس فيردناند – وهو العمل الإرهابي المحلي الذي أُرتكب لأسباب سياسية داخلية في الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية – كان الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى.

والمبادرة الثانية التي تستحق أن يُنظر فيها بجدية هي احتمال قيام لجنة مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن بوضع قائمة عامة بالمنظمات الإرهابية الدولية في كل أنحاء العالم، تماثل القائمة التي تحتفظ بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) للقاعدة والطالبان. ولا نعتقد أن تعريفا رسميا للإرهاب هو شرط أساسي لوضع هذه القائمة؛ وفي الحقيقة لم يتم التوصل إلى مثل هذا التعريف لأكثر من ٣٠ عاما.

إن كل مَنْ ينفذ أعمالا إجرامية لأغراض سياسية، القصد أو الهدف منها إثارة حالة رعب بين عامة الجماهير، كما يرد في قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠، هو إرهابي، أيا كانت دوافعه أو دوافعها. فلا بد أن نخرج موضوع الإرهاب بشكل نهائي من دلالاته السياسية، حتى نتمكن من مكافحته في شتى أنحاء العالم حسب حقيقته، وهي أنه جريمة خطيرة ضد حياة وحرية الأفراد، وأنه تهديد خطير للحضارة.

أخيرا، ورغم أن القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣) قد مكّنا مجلس الأمن من الإعراب عن قلقه إزاء العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، واستعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة غير القانونية، يجب على المجلس واللجنة أن يعمّقا النظر في هذه الروابط. وهذا أمر أساسي إذا أخذنا في الاعتبار أن الضوابط التي يفرضها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على تمويل الأعمال الإرهابية يجب أن تنجح، لأن الإرهابيين سيلجأون بشكل متزايد لهذه الأنواع من الجرائم لتمويل أنشطتهم.

ولا بد من وصف أعمال الإرهاب ليس على أساس مكان ارتكابها أو نطاقها العالمي أو الوطني، بل أيضا من حيث أصل الظاهرة التي تكمن وراءها والأموال المستخدمة فيها. فلقد ثبت أن الشبكات المالية الدولية التي يستخدمها الإرهابيون مماثلة لتلك التي يستند إليها الاتجار بالمخدرات غير القانونية والأسلحة غير المشروعة. ولذلك تشدد كولومبيا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ نهج مباشر في مكافحة

الإرهاب والجرائم المرتبطة به على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

وإذ نعيد تأكيد دعمنا للعمل الذي يضطلع به المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له في مكافحة هذه الآفة العالمية، أود أن أؤكد من جديد نداءنا إلى المجتمع الدولي بالتعاون في مجال الأنشطة التشريعية والسياسية المطلوبة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بغية النجاح في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الميدان من التعاون الدولي، تملك الأمم المتحدة القدرة والخبرة والسلطة المعنوية لمساعدة جميع مناطق العالم المتضررة من آفة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية لمناقشة التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين.

لم يكن ممكنا أن تأتي هذه الجلسة في وقت أنسب من هذا الوقت. فاليوم يشكل الإرهاب أفدح خطر على السلم والأمن الدوليين. فهو لم يجتنب بلدا، غنيا أو فقيرا، كبيرا أو صغيرا. وعانت معظم الدول من عواقب هذه الآفة اللعينة. فينبغي أن تتصدر مكافحة الإرهاب أولويات المجتمع الدولي في سعيه إلى تحقيق السلام.

إن الإرهاب يؤدي إلى الصراعات ويجلب تدهورا سريعا للمجتمعات. فهو ينّمي عدم اليقين السياسي، ويعرقل التقدم الاقتصادي، ويقوض حقوق الإنسان والحريات، وينشر السخط الاجتماعي. ولقد علمتنا التجارب أن الإرهابيين في بلد من البلدان قد يدفعون منطقة بأسرها والعالم إلى صراع مقيت عن طريق استخدام بلدان أخرى كمنطلق لتنفيذ خططهم التدميرية. وبهذا المعنى، فإن الإرهاب يفكك نسيج مجتمعنا الدولي ذاته.

وتدين نيبال إدانة شديدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن ما فتئنا ملتزمين بمكافحة الإرهاب. فتجربتنا المباشرة مع هذه الجريمة العشوائية وعديمة الرحمة قد زادت من تعزيز عزمنا. واتساقا مع ذلك، أصدرت نيبال قانونا متشددا ذا قاعدة عريضة يلبي احتياجاتنا المحددة والتزاماتنا الدولية. ويجري تعزيز تدابير قانونية ومؤسسية وإدارية لمنع أعمال الإرهاب وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وبما أن للإرهاب صفة عالمية، فإن بذل جهود إقليمية وعالمية سيكون أمرا حاسما في مكافحة آفة الإرهاب. وتعمل نيبال مع بلدان أخرى في منطقة جنوب آسيا وفي مناطق أخرى من العالم وتتشاطر معها المعلومات وتقتفي أثر الإرهابيين المشبوهين، عاملة على وقف تدفقاتهم المالية وتعطيل سبل الاتصال بينهم بأفضل ما لدينا من إمكانيات.

وتوفر الأمم المتحدة منبرا مشتركا لمسعانا الجماعي بهدف تعزيز الإجراءات المشتركة وتنسيق مكافحتنا للإرهاب. والاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة ومختلف القرارات ذات الصلة تشكل ذلك المنبر. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو أحد أقوى السهام التي تستخدمها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

في الواقع، إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – الذي اتُخذ في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر – يشهد على سعينا الجماعي لاجتثاث الإرهاب من على وجه الأرض. ولقد أثبتت لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب ذلك القرار أنها أداة فعالة لتحقيق هدفنا المشترك.

وتعرب نيبال عـن تقديرهـا للجنـة على عملـها الجيـد ونهجها الإيجابي، وتتعهد بمواصلة الدعم لها. سيدي الرئيس، إننا نشيد بقيادتكم الفعالة للجنة مكافحة الإرهاب.

والآن بما أن اللجنة قد جمعت المعلومات الموضوعية وحددت الفجوات، ينبغي لها أن تولي مزيدا من الاهتمـام لكفالـة تقـديم المسـاعدة الماليـة والتقنيـة والقانونيـة للبلـدان المحتاجة بغية إنشـاء البنى التحتيـة في تلـك البلـدان لتحقيـق الأهداف الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن المساعدة في مكافحة الإرهـاب، المتاحة الآن مـن مصادر مختلفة، لا بد مـن تعزيزهـا وتوزيعـها مـن منفذ واحد من أجل ضمان وصول أيسر وأثر أكبر. وحتى يتحقق هذا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ صندوقا لمكافحة الإرهاب تديره إحدى آليات الأمم المتحدة القائمة. وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي أن يعجل بعملية إكمال الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب التي يجري التفاوض بشأنها طوال السنوات العديدة الماضية.

قبل أن أختم بياني، لا بد لي من أن أؤكد أن المجتمع العالمي ينبغي أن يعالج الأسباب الجذرية للإرهـاب، وليس أعراضه فقط، التي تلقى، للأسف، اهتماما أكبر وموارد أكثر. إن الإرهابيين غالبا ما يستخدمون الفقر تربة خصبة لزرع أفكارهم. ويجب على المجتمع العالمي أن يحرمهم من تلك الأرضية بأن يخفف الفقر وبأن يعالج الأوضاع الهيكلية الشاذة في الاقتصادات الوطنية والعالمية. ولن يساعدنا على إعادة جِنّي الإرهاب إلى القمقم سوى خفض الفقر المدقع المقترن بالنمو والإنصاف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.